

كتب سياسية



مجموعة مصدرة ١٠٠٪

الكتاب الثالث

آراء في السياسة

بقلم
الفيلسوف العالمي
هارولد لاسكي

آراء في السياسة

بقلم
الفيلسوف العالمي
كارول لارسن

هذا الكتاب

تقدم لجنة (كتب سياسية) هذا الكتاب الى القارىء ، وهي تؤمن
بإيماننا كاملا بأن الدراسات التي قدمها في المشاكل الأساسية
في السياسة مما تجب مناقشته .

والتفكير السياسي في حاجة دائمة الى مزيد من المعلومات عن
المشاكل المعاصرة . ولذلك فان هذا الكتاب من بين عشرات الكتب
التي ألفت في مثل موضوعه يجب أن يضم الى رصيد القارىء ليزود
تفكيره السياسي بمناقشات هي جوهر التقدم المعنوي للفرد في
العصر الحاضر .

وبالرغم من أن هذا الكتاب أخرجه مؤلفه منذ سنوات الا أنه
لا زال يعالج نفس المشكلات التي تعالجها الشعوب في سياساتها
الداخلية وعلاقاتها الدولية على السواء .

وقد اختارت اللجنة هذا الكتاب لتقدمه في مجموعة مصرية رغم
أن مؤلفه بريطاني ، لاننا لا نؤمن بالاحقاد ، بل نؤمن بالحرية
والعدالة والسلام والاستقلال ، ولا نرى ضيرا في تقديم انتاج العقول
الكبيرة الناضجة ولو كان أصحابها ينتمون الى بلاد غائنا من
سياستها وحربها واستعمارها أشد البلاء .

اننا نهتم بالجواهر الفكرية الاصيل . . . ولا نلتفت الى الاعراض
الزائلة التي يصطنعها تجار الحروب ودعاة الاستعمار ودهاة
السياسة . ولذلك فاننا نقدم هذا الكتاب الذى ألفه مفكر انجليزى
بلغ مبلغا كبيرا من الشهرة وذويوع الصيت ، وأصبح من كبار المفكرين
السياسيين في هذا الجيل .

(لجنة « كتب سياسية »)

هارولد لاسكى

ولد فى مانشستر فى ٣٠ يونيو ١٨٩٣

وبعد أن تخرج فى جامعة اكسفورد سافر الى أمريكا حيث شغل عدة مناصب عملية فى جامعات (ماكجيل) و (هارفارد) و (يال) ، ثم عين مدرسا فى مدرسة الاقتصاد بلندن عام ١٩٢٠ ، وعين استاذاً لعلم السياسة فى جامعة لندن سنة ١٩٢٦ ، وشغل قبل ذلك وظيفة أستاذ السياسة بجامعة كامبردج بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٥ .

وقد التفتت اليه الانظار عندما أصدر كتابه المشهور (مشكلة السيادة) فى سنة ١٩١٧ ، ثم ذاعت شهرته بين المفكرين السياسيين فى العالم ، المتخصصين فى علم السياسة بعد أن نشر كتبه التالية :

١ - السلطة فى الدولة الحديثة ، الصادر فى سنة ١٩١٩

٢ - التفكير السياسى بين لوك وبنتم ، الصادر فى سنة ١٩٢٠

٣ - أسس السيادة الصادر فى سنة ١٩٢١

وفى سنة ١٩٢٢ عين عضواً فى اللجنة التنفيذية لجمعية الفايينج التى تعتبر حجر الزاوية فى تنظيم حزب العمال البريطانى ، ومنذ ذلك التاريخ ظهرت آراؤه الاشتراكية ، ونال كتابه (قواعد السياسة) الصادر فى سنة ١٩٢٥ شهرة ذائعة بين جماهير القارئ فى مختلف أرجاء العالم .

وعندما ظهر كتابه (الحرية فى الدولة الحديثة وأخطار الطاعة)
الصادر فى سنة ١٩٣٠ ، ارتفعت شهرته حتى عد فى مصاف النقاد
المدققين لبعض الاتجاهات الحديثة فى علم السياسة ، كما ظهر أيضا
أنه من المعتنقين للمذهب الفردى والمدافعين عنه .

أما كتبه الشهيرة الأخرى فهى :

١ - دراسات فى القانون والسياسة ، الصادر فى سنة ١٩٣٢

٢ - الأزمة والدستور ، الصادر فى سنة ١٩٣٢

٣ - أزمة الديموقراطية ، الصادر فى سنة ١٩٣٣

وقد فاز هارولد لاسكى بعضوية هيئات متعددة ، فكان عضوا فى
المحكمة الصناعية سنة ١٩٢٦ ، كما كان عضوا فى اللجان الإدارية
الخاصة بالحكومة المحلية سنة ١٩٣١ ، وكان عضوا فى اللجنة الإدارية
الخاصة بالدراسات القانونية سنة ١٩٣٢

ويعتبر لاسكى من أشهر فلاسفة السياسة المعاصرين الذين كان
لهم أثر كبير فى تقدم التفكير السياسى فى العالم .

تقديم المؤلف

ان الغرض من هذا الكتاب هو ابراز المشاكل الاساسية فى السياسة بصورة تمكن القارئ العادى من ادراكها • وقد حاولت بقدر المستطاع أن أتفادى جميع النواحي الفنية ، كما انى تعهدت ألا أحاول القيام بتحليل يمكن أن ينتج عنه نظام محكم يستند الى جميع النواحي المتعلقة بهذا الموضوع • ولست آمل الا أن ينال هذا الكتاب بعض النجاح ، ولكنى سأكون أكثر ارتياحا اذا قرأ المهتمون بهذه الدراسة المؤلفات الكلاسيكية بعد قراءة هذا الكتاب •

وقد تناولت فى كتابى «قواعد السياسة» بعض الآراء التى درست فى هذا الكتاب ولكن فى صورة أكمل •

المؤلف

هارولد لاسكى

الفصل الأول

طبيعة الدولة

- ١ -

يعتبر كل مواطن في العالم الحديث رعية لاحدى الدول . وهو مضطر حسب القانون الى الاذعان لنظمها ، وتشكيل حياته وفقا للقواعد التى تفرضها الدولة عليه ..

وهذه القواعد هى القانون ، وللدولة سلطة مفروضة على جميع من يعيش داخل حدودها ..

وبينما نجد أن هيئات أخرى لها طابع الاختيار ، ويمكن ان تلزم الفرد في حالة اختياره لعضويتها فحسب ، الا انه اذا أقام في دولة معينة ، فليس لديه من الناحية القانونية أى اختيار بشأن الاذعان لأوامرها .. ولهذه الأوامر منزلة أرفع من أوامر أية هيئة أخرى ، من الناحية القانونية أى ان الدولة هى أعلى درجة في الكيان الاجتماعى الحديث .

بهذا تكون الدولة هى طريقة لتنظيم السلوك الانسانى ، وهى تفرض مبادئ من السلوك يجب على الناس ان ينظموا حياتهم وفقا .

هى تأمرنا بعدم السرقة ، وهى تعاقبنا اذا خالفنا ذلك .. وهى تضع الأوامر والنواهي للأحكام وتفرض الجزاء حتى تضمن الاذعان لها .. وهذه الاحكام قانونية ، ليس لأنها عادلة أو حكيمة أو صالحة ، ولكن لأنها صادرة من الدولة .. وهى تعبير قانونى عن الطريقة

التي يجب على الناس أن يسيروا عليها ، كما وضعتها السلطة المختصة بوضع القرارات النهائية من هذا النوع .

ولكن الأحكام القانونية لا تفرض نفسها بنفسها ، فلا بد أن أناسا هم الذين أرادوها ، ولا بد لبعض الناس أن يفرضوها . . . وإذا بحثنا حالة دول العالم الحديث وجدنا ان هناك أكثرية من الناس تطيع أقلية منهم في أرض محددة .

ونحن نجد أن القوانين التي تضعها الأقلية اما أن تشمل الجميع كما هو الحال في بريطانيا ، أو تكون قاصرة على مجموعة معينة يطلب منها الإذعان لها ، كما هو الحال في الولايات المتحدة ، ومع هذا : فإذا خولفت القوانين كان في استطاعة الأقلية الحاكمة ان تستخدم كل أنواع القهر الضرورية لتنفيذ سلطتها . . . وخلاصة القول أن كل دولة هي عبارة عن مجتمع اقليمي مقسم الى حكومة ورعايا ، والحكومة هي مجموعة من الاشخاص داخل الدولة يقومون بتطبيق الاوامر القانونية التي تقوم عليها الدولة ، ولهم الحق ، بعكس أى هيئة أخرى داخل حدود المجتمع الاقليمي ، في استخدام القهر حتى تنفذ هذه الأحكام .

أى ان للدولة ارادة تملو من ناحية القانون على باقى الارادات الاخرى ، وهى تضع الأحكام النهائية للمجتمع ، وهى ارادة حاكمة ، لا تتلقى أوامر من أية ارادة أخرى ولا يمكن حرمانها من السلطة . . . وهذه الارادة مثلا هى التى للملك فى البرلمان ببريطانيا ، وكل ما تفرضه هذه الارادة يلتزم تنفيذه جميع الرعايا فى تلك البلاد . . . وقد يعتبرون قراراتها متنافية للأخلاق أو الحكمة ، ولكنهم ملزمون قانونا بالانصياع لها .

فالرعية البريطانى الذى يكره قرارا للكنيسة التابع لها قد يترك هذه الكنيسة الى كنيسة أخرى .

ولكن اذا كره قانون الضرائب فهو ملزم بتنفيذه حسب القانون
واذا حاول أن يتحدها فسيقابل بالشدة .

وبهذا تعد الدولة مجتمعا يتكون من أفراد يخضعون بالقوة عند
اللزوم ، لنمط معين من الحياة .

ويتمشى سلوكهم في المجتمع على هذا النمط ، والقواعد التى
تعطى لهذه الحياة طابعها ، هى قوانين الدولة ، وهى تعلق على جميع
القواعد الاخرى . .

وفي المجتمع يطلق على الأفراد الذين يشرعون هذه القواعد
ويطبقونها لفظ الحكومة ، ويطلق لفظ « دستور الدولة » على مجموعة
القواعد التى تحدد كيفية وضع هذه القواعد ، وطريقة تغييرها ،
والمختصين بوضعها .

هذا اذا نظرنا الى الدولة من الناحية القانونية البحتة ، ومن
الواضح انه من الاهمية بمكان التعرف على الطريقة التى تطور بها
النظام الحالى والأغراض التى يخدمها ، أو الاخطار التى تحيق به
عند تنفيذه .

وطابع الدولة الحديثة هو نتيجة للتطور الذى مرت به ، ولا يمكن
فهم هذا الطابع بعد دراسة هذا التطور . . فان الدولة لا تستخدم
سلطة عبثا ، ولكنها تستخدمها لتحقيق أغراض معينة وتقوم بتغيير
أحكامها لضمان تحقيق الأغراض من وقت لآخر بمعرفة أولئك
الذين يملكون الحق القانونى لذلك . . وتعتمد معرفتنا لقيمة الدولة
والاخطار المحدقة بها على نظرنا للأغراض التى تسعى لتحقيقها
والطريقة التى تستخدمها فى تنفيذ هذه الأغراض .

ولا أستطيع أن أعالج تاريخ الدولة . . ولكن يكفى إن أؤكد أن

سلطان الدولة انما هو نتاج لسلسلة طويلة من الظروف التاريخية، أهمها ايجاد هيئة يمكن أن ترجع اليها المنازعات ، وذلك للفصل فيها نهائيا . ولقد احتفظت الدولة بسيطرتها على جميع الهيئات الاخرى خلال عهد «الاصلاح» لأنها تمكنت من فرض سلام منظم لم يكن في استطاعة أية هيئة أخرى ان تدعى قدرتها على القيام به .

فالفوضى المتفشية في الاعتقادات الدينية ، لم تكن لتبدو قادرة على فعل شيء ، وكذلك كان للهيئة الاقتصادية طابع محلي وفردى لا يمكن معه وضع قواعد عامة الى أن ظهرت الدولة بصفتها الهيئة الوحيدة القادرة على وضع أحكام قانونية يحترمها الجمهور . . . واستطاعت أن تنظم الحياة ، اذ لم يكن من الميسور أن يسود النظام بدون أحكامها . . . ويرجع نجاحها الى قدرتها على فرض ارادتها على الناس رغم وجود منافسين حاولوا اجتذاب ولائهم ولكن كيف استطاعت أن تفرض ارادتها ؟

ان الاجابة على ذلك تعتبر تحليلا فلسفيا . . وبهذا نكون قد تجاوزنا طبيعة الدولة كنظام قانونى . . ولا بد أن ننظر الى ذلك من زاويتين :

فيجب أن نشرح أغراض الدولة بوجه عام ، أى طبيعة الأحكام القانونية . . التى تفرضها فى أية فترة معينة ، وكذلك نبحث عن مقياس لمعرفة ما يجب أن تكون عليه هذه الأحكام .

ان سلطة الدولة تستمد من وظيفتها ، وهى ارضاء المطالب الفعالة المفروضة عليها . .

فرعايا الدولة مثلا ، يطلبون الأمن لأشخاصهم وممتلكاتهم . . ولهذا توجه الأحكام القانونية لتحقيق هذه الرغبة . . فرعايا هذه الدولة يرغبون فى عبادة الله بطريقتهم الخاص دون تحريم أى نوع من الاعتقاد الدينى . . .

ولما لم يكن من المستطاع تحقيق هذا المطلب ، جعلت من المستطاع تحقيق هذا الطلب كما جعلت الدولة التسامح الدينى من أحد مبادئها ..

ويرجع السبب فى قيام الثورة الفرنسية ببساطة الى أنه كان من المستحيل ارضاء المطالب التى كان يرجوها الاعضاء من هيئات الدولة تحت نظام الاحكام القانونية التى وجدت فى « نظام الحكم القديم » بفرنسا ..

ومن هذا يتبين ان الاحكام القانونية تقوم على تحقيق مطالب حيوية ..

وهى تتجاوب مع رغبات الذين يجعلون السلطة الحاكمة تشعر بضرورة هذه الرغبات ...

وان قوانين أية دولة هى مجهود يبذل للتجاوب مع هذه الرغبات ، وتعتمد فعاليتها على درجة نجاح هذا التجاوب .

ومن مجموعة الرغبات الكثيرة المختلفة تختار بعض هذه الرغبات لترجمتها الى احكام قانونية .

وليس هناك مبدأ للاختيار ، فهذا يتوقف على الزمن أو المكان ..
ولا يمكن ان نتصور دولة فى الحضارة الاوربية لم تضغط على أعضائها لتأييد نظام التعليم القومى .. ومع هذا فمنذ قرن ونصف تقريبا لم يكن من المتصور ان تضغط دولة على أعضائها لنشر مثل هذا التعليم ... فالمطلب الذى لم يكن ذا أهمية فى الماضى ، أصبح مع الوقت ، ضرورة لا يمكن مقاومتها ..

ولكن لم حدث هذا ؟ من الواضح أن الذين يتولون سلطة الدولة اعتبروا انه من الضرورة أو من العدالة والحكمة تطبيق نظام التعليم القومى .. ولا يمكن القول بأن هذا المطلب معقول ، فكثيرا ما رفضت

الدولة تنفيذ مطالب معقولة ، وقبلت مطالب لا يمكن أن يقبلها العقل . وكذلك لا يمكن أن يكون السبب هو الحكمة ، فالسياسيون لا يتصرفون دائما بحكمة . وقد تكون الضرورة سببا واضحا ، ولكن في هذه الحالة تحتاج الى معرفة السبب في أن الدولة تعتبر أحد المطالب ضروريا في وقت معين عنه في وقت آخر .

ولا ريب في أن البواغث التي تدفع السياسيين الى العمل ، على درجة كبيرة من التعقيد . ولكن بوجه عام يمكن القول بأن طابع أية دولة معينة انما تحدده وظيفة النظام الاقتصادي الذي لها في المجتمع . وكل نظام اجتماعي هو صراع للسيطرة على القوى الاقتصادية ما دام الذين يملكون هذه القوى قادرين على تنفيذ مطالبهم ، على قدر ما يمتلكونه . وبهذا ينظم القانون العلاقات بحيث يعطى للرغبات الصبغة القانونية .

وعلى ذلك فإن الطريقة التي توزع بها القوة الاقتصادية في وقت ومكان معينين تشكل طابع الاحكام القانونية التي تفرض في نفس الوقت والمكان المعينين .

وفي هذه الحالة تعبر الدولة عن رغبات هؤلاء الذين يسيطرون على النظام الاجتماعي .

فيكون النظام القانوني قناعا تختفي خلفه مصلحة اقتصادية . مسيطرة تضمن المنفعة لصالح السلطة السياسية . فالدولة وهي تعمل لا تبحث بالضرورة عن العدالة العامة ، أو عن المنفعة العامة ، ولكنها تبحث بوجه عام عن مصلحة الطبقة المسيطرة في المجتمع .

ولكن يجب ألا ننظر الى هذا الرأي بأكثر مما يعنيه ، ذلك انه انما يشرح الطابع العام للدولة ، ولا يشرح تفاصيل أعمالها . وهو يدعي بشكل عام أن الحقوق تتمشى دائما مع حق الملكية . وان التمرد على هذا الحق يعني عدم التمتع بنزاي القانون . كما

يقرر بأنه عندما يختل توازن حق الملكية في المجتمع ، لا بد أن يتغير عمل الدولة ليعيد التوازن من جديد . . ولكن هذا التغيير نادرا ما يحدث فجأة ، أو بشكل متكامل .

وقليل من الطبقات التي تصل الى الحكم تحاول استغلال هذا الوضع . . فلا بد لها من أن تشتري رضا معارضيه . .

ولا يمكن لأي دارس لتشريع إحدى الدول ان يشك في نسبة هذا التشريع بالنسبة لمطالب جماعة تعمل باسمها . .

وتاريخ قانون نقابات العمال في إنجلترا ، وحرية التعامل في أمريكا ، والتشريع الزراعي في بروسيا كل هذه تعتبر أمثلة للطريقة التي تستخدمها كل طبقة اقتصادية مهيمنة على الدولة لجعل القانون أداة تحمي مصالحها نهائيا . .

ولا يعني هذا أننا ننكر ولو لحظة واحدة أن هناك رغبة لدى الطبقة الحاكمة للعمل في عدل وحكمة .

ولكن الناس الذين يعيشون عيشة معينة يفكرون بشكل معين . وكل طبقة في تناولها لمشكلة المبادئ القانونية التي تتماشى مع مصالح المجتمع إنما يكون لديها افتراض رئيسي غير واضح تماما ولكنه موجود في العقل الباطن ، ولهذا الافتراض أهمية كبيرة في مفهوم العقل والعدالة . .

فالأغنياء يقللون من قيمة ثرواتهم كوسيلة لضمان السعادة ، ورجال الدين يبالغون دائما في تأثير الايمان على الاخلاق ، والمتعلمون يزيدون من أهمية العلاقة بين المعرفة والحكمة . . فنحن مقيدون بتجاربنا . . ولأننا نحصل على أول تجربة لنا في محاولتنا بحسب قوتنا ، فإن الطريقة التي نحصل بها على العيش تشكل أفكارنا بعمق وفقا لرغباتها . . فجون برايت مثلا لم يكن يستطيع ان يلمس قيمة قوانين المصانع لأنها تتناقض مع تجاربه كصاحب عمل ، وفي

نفس الوقت كان لورد شافنسيبرى — وهو صاحب أملاك — لا يجد صعوبة فى أن يلمس عدالة تشريع المصانع .. ولكنه لا يستطيع ان يلمس عدالة تنظيم أحوال العمال الزراعيين ..

ولقد كان أصحاب العبيد يؤمنون بأن تشريع الرق إنما يطبق لصالح العبيد أنفسهم .

وفى بعض الأحيان يقال ان هذه النظرية قد تطبق فى مجتمع يكون للسلطة فيه طابع الفردية ، فمثلا فى انجلترا ، حيث تتمتع الطبقة المتوسطة بالامتياز — نجد أن للتشريع طابع الطبقة المتوسطة ..

ولكن حيث توجد ديمقراطية تعتمد على الانتخاب العام فى دولة ، فان انتخاب الشعب للحكام يؤدى الى أن تحدد قوة الملكية طابع هذه الديموقراطية ..

صحيح ان الدولة الديمقراطية تكون أكثر سخاء للشعب من الدولة الاوتوقراطية ، ويبدو ذلك واضحا اذا لاحظنا الاختلاف بين التشريع الانجليزى فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ..

ولكن هذا الاختلاف لا يمس جوهر الموضوع .. فان السلطة تعتمد على وعى بالامتلاك ، وعادة التنظيم ، وقدرة على احداث تأثير سريع .

وفى الدولة الديمقراطية حيث توجد فروق كبيرة وعدم مساواة فى القوى الاقتصادية ، نجد ان الصفات الرئيسية فى الفقراء هى الرغبة فى الحصول على هذه القوى .

وهم لا يفتنون الى القوى التى يمتلكونها ..

ومن النادر أن يتحققوا — فى مدى ما يستطيعون احدثه من تأثير — بتنظيم مصالحهم ، اذ ينقصهم الاتصال المباشر بحكامهم .. فأى اجراء تفكر الطبقات العاملة فى اتخاذه ، حتى ولو كان ذلك فى

دولة ديموقراطية ، يحمل فى طياته المخاطرة بأمنها الاقتصادى دون أن يتناسب ذلك مع الفائدة المرجوة خصوصا انه ليس بين أيديها الأدوات الضرورية لضمان تحقيق رغباتها . ومن النادر أن تكون قد لقنت كيفية استخدام هذه الأدوات ، وكيف تذود عنها . وهى تعمل ولديها شعور بالنقص يرجع الى الازعان الدائم للأوامر دون خبرة كاملة بالثقة التى ترجع الى عادة اصدار الأوامر .

وهناك سبب معقول يجعلنا نتوقع أن تكون دولة قائمة على الانتخاب العام ، مسئولة عن امتيازات أكثر تتمتع بها الجماهير ، ولكن ليس ثمة سبب تاريخى يجعلنا نفترض أن مثل هذه الدولة تكون قادرة بنفسها على تغيير النتائج الاجتماعية لمجتمع ليس فيه مساواة اقتصادية تغييرا شاملا .

وبهذا نصل الى أن الأحكام القانونية فى دولة ما تتجاوب مع المطالب الأساسية التى تواجهها الدولة ، وأن هذه المطالب بدورها تعتمد بشكل عام ، على الطريقة التى توزع بها اقتصاديات المجتمع الذى تحكمه هذه الدولة .

ويتبع ذلك أنه كلما وزع الاقتصاد توزيعا عادلا ، كلما توثقت الصلة بين المصلحة العامة للمجتمع وبين الأحكام القانونية التى تفرضها الدولة . فمن الواضح أن القوى الاقتصادية المتساوية تعنى مطلباً متساوياً فعلاً ، وفى هذه الحالة لا تكون إرادة الدولة متحيزة لجانِب واحد عن الجانب الآخر . وإذا كانت الدولة هى منظمة لتنفيذ المطالب فإنه كلما وزعت القوى التى تواجهها ، كلما أدى ذلك الى أحداث استجابة أكثر شمولاً .

هذا هو ما يدلنا عليه التاريخ . ولقد صمدت الدولة الارستقراطية ، نظراً لقلّة عدد هؤلاء الذين حرموا من مزاياها ، وكانوا على علم بمدى مقدرتهم على تحدى أسسها حتى أدى ذلك الى انعدام أثرهم ، ولقد زالت هذه الدولة لحدوث تغيير فى نظام الانتاج

أدى الى تغيير فى مدى الملكية حتى أن الذين حرموا من القوة أصبح فى استطاعتهم ، اذا شاركوا فى النظام الجديد ، أن يحولوا لصالحهم الأحكام القانونية التى تفرضها الدولة .

عند هذه النقطة ، وصلنا الى مرحلة يحق لنا فيها أن نحكم على معنى الدولة بصفاتها نظاما قانونيا . واذا نظرنا اليها خارج المجال القانوني لما وجدنا لها وجودا . فالدولة كأصل للأحكام القانونية هى توازن مؤقت للقوى ، يتغير طابعها كلما تغيرت القوى التى تحدد مركزها الراهن . وتسرى قوانينها بمعنى أنها يمكن أن تفرض فى لحظة معينة .

فالقانون الذى يصدره الكونجرس أو البرلمان يصبح واجب التطبيق ، لانه قانون للكونجرس أو للبرلمان ، وليس لانه عادل أو حكيم لانه فى هذه الحالة سيكون محل دراسة من ناحية قيمته وهو ما لا يعترف به فى دائرة القانون البحتة .

ونبحث الآن المظهر الثانى لفلسفة الدولة التى أشرت اليها من قبل . لقد وصفنا الدولة بأنها الهيئة التى تضع المبادئ القانونية وتفرضها . ورأينا أن المبادئ التى تضعها تستمد وجودها المادى من النظام الاقتصادى ، الذى يعاصر هذا النظام القانونى ، والذى يعبر عن وجود مطلب فعال فى المجتمع . وهذا يشرح لنا السبب فى أن دولة ما تصنع تشريعا له طابع معين . وان كان لا يدلنا على نوع الطابع الذى يجب أن يتخذه تشريع دولة معينة .

ونظرية القانون البحت تتطلب الموافقة عليه بسبب المصدر الذى انبثق منه . ولكن اذا مثلت عن السبب فى وجوب الاذعان للدولة فلا يكفى الإجابة بأنه ينبغى الاذعان لها ، لأنها الدولة . وسأسأل مثلما تسأل القلماء عن السبب فى أن أحكام الدولة تستحق الاذعان

لها ، وإذا كانت هذه الأحكام تتعارض مع ما أشعر به وأفكر فيه وآمله ، فقد أنتهى من ذلك ، كما أنتهى القدماء ، إلى أنه يجب أن أرفض الادّعاء كما هو مطلوب منى .

ولهذا لا بد أن يكون للأوامر مبررات أخرى غير أنها صادرة وتفرضها الدولة . ومصدرها يدل على المكان الذى أتت منه ، كما يدلنا على أن هذه الأوامر مدعومة بقوة الالتزام عند الضرورة . ولكنه لا يدلنا على أن لوجود الدولة مبررات لفرضها .

ولنا أن نتساءل : ما هو الغرض من القانون ، وما هى الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها ، ولماذا تعتبر هذه الأهداف ملزمة لنا ، وذلك قبل أن نضع نظرية للدولة تعتبر مناسبة الغرض للفلسفة السياسية . ولهذا كان علينا أن نضيف إلى القانون فلسفة البحث عن الغايات التى يسعى إلى تحقيقها .

وغايات تطور القانون تسير منذ القدم مع التجربة التاريخية للبشرية . ولكن من الأهمية أن نميز بعض الآراء البارزة حتى نعرف إلى أى مدى حاول الناس أن يجدوا مبررات للنظم الدستورية التى عاشوا فى ظلها ، ويمكن أن نطلق على الفكرة العامة للتجربة الأولى للبشرية لفظ الفكرة الدينية . فالقانون هو مجموعة من القواعد المقدسة أنزلها الله أو الآلهة . وعلى الذين يعيشون فى ظله الاذعان له ، نظرا لما له من الإلهام سماوى . مثل قانون موسى ، وقانون حمورابى الذى أنزله آله الشمس بتفصيل كامل ، ويطلب من الناس الاذعان لمثل هذه القوانين والا تعرضوا للغضب الإلهى .

وقد يكون القانون على شكل مجموعة من العادات القديمة غير مكتوبة ، ولكن يقوم بالمحافظة عليها طائفة من الكهنة ، تطلب من الناس احترامها بتخويفهم من الغضب السماوى فى حالة مخالفتها .

وهذه النظريات ترجع فى معظمها إلى التاريخ البدائى للبشرية أما

في فترة أكثر نضوجا ، كما في التشريع الروماني ، فقد كان الإذعان للقانون يفرض على أساس أن أصوله تتمشى مع طبيعة الأشياء الأساسية وأن السلوك الإنساني لا بد أن يخضع لها ، وهذه الفكرة التي تقوم على فلسفة الكائنات تماثل فكرة توماس أكويناس ، الذي يعتبر القانون مرآة ينعكس عليها العقل الإلهي الذي يدبر ويحكم العالم ، وأن الناس باذعانهم له إنما يجعلون سلوكهم يتمشى مع التدبير الذي يعتمد على نظام سليم للعالم . وكذلك تماثل هذه الفكرة رأى « كنت » الذي يعتبر القانون مجموعة من القواعد تمكن الفرد من تحقيق حريته الكبرى بحيث لا تتعارض مع حرية الآخرين . وهذا الرأي يتفق ونظرية « هيجل » التي تقول : أن التطور التاريخي يكشف عن حرية أسمى تتحقق مع تطور الدولة .

ولكل هذه النظريات خاصية واحدة ، هي أنها تبعد سلطة التغذية عن سلطة البشر . وسواء أكان الخوف من الله ، أو تحقيق الفكرة المتوارثة في الكون ، أو محاولة التوسع في الحرية ، فإنها لا تنظر إلى سلطان الإرادة كعامل حر يقوم بوضع القانون ، فمادة القانون موجودة بالفعل في « مكان ما » وعليه أن يجدها ، والحير يتحقق في ظل قانون ليس للإنسان فضل في سنه . فالإنسان يطلب منه أن يثق في مجموعة من القواعد السابق تكوينها . على أنها تجسيم للنتائج الحتمية لسير العالم ، أو على الأقل للنتائج التي يهب فيها مخاطرا .

ومن الواضح الجلي أن مثل هذه النظريات لا تجدى . فالباحث التاريخي قضى على جميع النظم التي تزعم أنها تعمل في ظل العقوبات الدينية ، والله الذي يلهمها يتحدث بلغة الغموض التي لا تحوى سحرا إلا في نذوره التي يشير إليها . وهذه الأشياء التي تبني على المنطق المفروض لسير العالم ، وهو صوت الطبيعة أو العقل ، إنما تشتق من محاولة لاكتشاف قوانين العالم الاجتماعية ، وهي تماثل في تكوينها قوانين الطبيعة الجامدة . فهي تغفل أن العالم الاجتماعي

ليس دائم الحركة فقط ولكنه أيضا دائم التطور ، والعوامل التي تؤثر فيه هي الإرادة الفعالة للأفراد ، الذين باستشفافهم للنتائج المحتملة يكونون في وضع يمكنهم من تغييرها - وهم يحدثون التغيير بمحض ارادتهم - ولهذا فإن القوانين التي لها بقاء القوانين الطبيعية الجافة ، مثل قوانين الكيمياء والطبيعة ، من المستحيل الحصول عليها في المحيط السياسي - والحياة الاجتماعية تبعا للطبيعة ، كما في فلسفة الرواقين ، تنسى أن الفن في عالم متمدين هو طبيعة الانسان ، وأن الحياة تبعا لمبادئ الفن السامية تعتمد على نظره للجمال أو الخير التي يمكن أن تدعى تطبيقها تطبيقا شاملا .

والحق أن معظم نظريات القانون التي بحثناها حتى الآن ، قدمت مبررات لنظام اجتماعي تعيش فيه الكثرة لمصالح القلة ، ولا نقصد أن نضع صورة هزلية لنظرية « هيجل » عن الدولة ، إذا قلنا قلنا مثلا أن الانسان ، في نظره ، يجد المتفد حريته في الاذعان للملك بروسيا . فمثل هذه الآراء ، ليست الا فرضا لتصورات مأخوذة من تجربة متحيزة مفروضة على ارادة المجتمع ، دون محاولة مناسبة لمعرفة مدى تمشى الآخرين مع نتيجة هذه التصورات ، وذلك طبقا لتجاربهم الشخصية ، وهذا الاهمال لرأى الاغلبية أفقد النظرية جاذبيتها فظهرت نظرية جديدة منذ عهد الاغريق .

والنظرية الجديدة بسيطة - على الأقل في عناصرها - فهي تقول ان القانون لا يمكن أن يلتزم به البشر ما لم يوافقوا عليه - ولهذا كان العامل الذي يجعل من الأحكام القانونية في الدولة ، أحكاما صحيحة هو ارادة الناس وموافقتهم على المبادئ التي بنيت عليها هذه الأحكام - والكل يعرف أن الحياة مستحيلة إذا لم يف الناس بوعودهم : فاذا أقمنا دولة يرضى عنها الجميع ، فإن ذلك يؤدي الى التزام المواطنين بالقوانين التي تضعها هذه الدولة - فاذا حدث العكس فمن الواضح أن تطبيق القوانين سيكون عن طريق القهر السافر الذي لا يجعل لها انسانا أدبيا -

هذه هي نظرية العقد الاجتماعي في أبسط صورها ، فالناس يوافقون ، حسب هذه النظرية على اقامة الدولة ، ويمنحونها سلطة اصدار الاوامر . ويحدث في بعض الاحيان ، كما يقول « هوبز » ، أن تكون السلطة قطعية وغير محدودة ، فالناس يسلمون أنفسهم الى مستبد ليحكمهم ويخلصهم من فظائع الفوضى . وفي بعض الاحيان ، كما عند « لوك » تكون السلطة محدودة ويمكن نقضها ، فالناس يلمسون ميزة الدولة ، ولكنهم لا يوافقون على أن تكون ذات اختصاصات شاملة . ويرون أنه ينبغي للسلطة الحاكمة أن تتساوى ونظام الشركات المحدودة الاسهم ، وأن تعيش في نطاق نظام الشركة ومطابقة له مطابقة كلية خشية اندلاع الثورة . وفي بعض الاحيان ، كما عند « روسو » ، تقام الدولة أخيرا على رضا الناس لها بأن تكون شاملة الاختصاصات ، وهي تعمل معبرة عن ارادة المجموع ، في كل مرحلة من مراحل العمل ، تركزت وأصبحت جزءا من ارادة الدولة .

واعتقد أنه لا يوجد انسان يستطيع أن ينكر أن النظريات التي تبرر مطالبة القانون بالاذعان لعبارات الموافقة ، لديها القوة التي لا يمكن لرأي منافس أن يدعيها . ففي هذه النظريات ، يلتزم الانسان بناء على ارادته هو ، اذا وافق على القانون ، ولهذا فمن المعقول أن ينظر الى نفسه كإنسان مقيد . ويؤخذ على هذه النظرية أنه ليس لدينا شاهد على وجود عقد اجتماعي أساسي ، كما تقول النظرية ، فالدولة لم تقم ، ولكنها نمت . وكذلك لا يمكن أن تباشر اختصاصاتها على أساس الرضاء فحسب . فلا يمكن تجاهل الحقيقة التي تقول بضرورة خضوع الاقلية فحسب ، ولكن هناك أيضا الحقيقة التي تقول : اننا اذا تعدينا نطاق المدنية الصغيرة ، فإن مشكلة الحجم تجعل من الحكومة الممثلة للشعب ، الحكومة الوحيدة العملية التي تعبر عن ارادته . ويرد الداعون لنظرية العقد الاجتماعي دائما ، على هذا النقد ، بوجود موافقة ضمنية ولكن من الواضح أن

الموافقة تتضمن فكرة تصرف ايجابى للارادة ، ولهذا تتطلب النظرية شيئا أكثر من مجرد الموافقة الضمنية ، وما الذى يمكن أن نقوله عن قانون يوافق عليه الانسان عند وضعه ، ثم بعد ذلك يسحب موافقته بعد أن يجربه ، هل يطبق عليه في هذه الحالة ؟ ألا يعتبر الرجوع في الموافقة على عمل الحكومة مستحيلا ؟ ومن الواضح ، أنه في الوقت الذى يكون فيه أى نظام للأحكام القانونية أفضل فى الدرجة التى يتضمن فيها أقل ما يمكن من القهر ، نجد أنه من المستحيل تصور مجتمع محلى حديث يمكن تحقيق أهدافه دون فرض القوة على بعض مواطنيه على الأقل .

لنعرض الآن مشكلتنا الرئيسية عرضا آخر . قلت من قبل : أن الدولة هى طريقة لتنظيم السلوك الانسانى . وهى نظام قانونى يضع القواعد التى يخضع لها الناس . وعمل الدولة هو عمل الزامى ليس لأحد المواطنين الحق فى التهرب منه .

فلماذا تملك الدولة هذه السلطة ؟ من الصعب أن نعثر على ايضاح لذلك خارج الحدود الوظيفية . ولا يمكن أن نجد مبررات لسلطة الدولة الا فيما تريد أن تحققه . ولا بد لقانونها أن يكون قادرا على تبرير المطالب التى تريد اشباعها . فالدولة تسيطر على مجموعة كبيرة مختلفة من المصالح الشخصية والمشاركة ، المتنافسة والمتعاونة . ومن الواضح أن مطالبة الدولة للناس بطاعتها يجب أن تبنى على قوتها وعلى جعل التجاوب للمطلب الاجتماعى له طابع الشىوع . ويجب أن توجد توازنا للمصالح يجعل من الشئ الذى يسد الحاجة هو أعظم مما يمكن ضمانه فى أى برنامج آخر .

ولا يمكن أن نقول كيف يوجد هذا التوازن عن طريق وضع مبدأ دائم ، لسبب بسيط هو أن كل عصر يقدر الاشياء تقديرا مختلفا ، وأن أية قاعدة مطلقة لها قيمة ذاتية ، تصبح مبتذلة من وقت وضعها .

وليس أمامنا إلا أن نقول : إن الأحكام القانونية يجوز فرضها
عندما يكون تطبيقها لا يجبرنا إلى تضحية غير الحد الأدنى من المطالب
الإنسانية . ولهذا كان علينا أن نشكل المؤسسات التي تؤدي بهذه
الدولة عملها بحيث تحقق هذا الهدف .

الفصل الثاني

موضع الدولة في المجتمع الكبير

١ - ناقشنا مسألة سلطة الدولة ومبرراتها وقلنا انها تضمن الحد الأقصى للمطالب الانسانية مع بذل أقل ما يمكن من التضحية، وانها تقوم بوظيفتها ولها حق الولاء وهو ولاء يختلف عن كونه رسمياً .

ولكى نقدر ما يتضمنه هذا التعبير يجب أن نفهم وضع الدولة في المجتمع الكبير . قلت من قبل انها طريقة لتنظيم السلوك الانساني ، ومن الواضح أن هذا التنظيم يجب ان توجد له مبررات تؤثر في حياة الافراد . فكل فرد يبحث عن السعادة عن طريق بذل مجهود دائم لتحقيق رغباته . والدولة بالنسبة له ، هي الهيئة العليا التي تضع القواعد التي يجب أن يسيّر بمقتضاها في جهاده . وقد يوافق على بعض هذه الأحكام ، وقد يشعر بكرهية مريرة لبعض الأحكام الأخرى . أى ان الدولة قد تخطئ في حقه اما عن قصد أو عن اهمال ، ويحاول هو أن يؤثر في ارادته بأن يجعلها تتمشى على قدر الامكان مع الدرس الذي تلقاه من تجربته .

ذلك أن الفرد ليس عضواً في الدولة فحسب ، ففي المجتمع الذي هو جزء منه ، هيئات كثيرة قد ينتمى اليها ، لانه يجد في ذلك مصلحته . فهو عضو في الكنيسة ، وعضو نشيط في الاتحاد التجاري ، وهو ماسوني مخلص ، وهو مؤيد متحمس لحركة تهدف الى التطعيم الاجباري ، وهو داعية للسلام يعتبر أن المحور الاساسي في حياته هو منع الأعمال العسكرية ، والخلاصة انه مرتبط ارتباطاً قوياً بهيئات تسعى الى تحقيق كل مصلحة من هذه المصالح وأعضاء

هذه الهيئات ، وهم يعيشون أكثر حياتهم فى محيط القواعد التى تضعها الدولة وينعنون لأوامرها .

ولكن نظرا لان الفرد ليس عضوا فى الدولة فحسب ، فانه لا يشعر بأنه مضطر الى الاذعان لها ، لانها لا تمثل الا الهيئة ذات السيادة فى المجتمع . اذ تتدخل تجاربه الخاصة عند تقديره وحكمه على تصرفات الدولة . ويجد فى نفسه غريزة حب الاجتماع التى تجعله منفصلا عن أعمال الدولة ، وفى نفس الوقت متصلا بها . فاذا اختلفت الكنيسة مع الدولة فانه يختار ، وهو وحده القادر على اختيار أى الجانبين ينحاز اليه فاذا قررت الدولة ان تقمع الاتحاد الذى ينضم اليه فعليه ان يقرر قبوله هذا القمع ، أى ان الدولة تعمل دائما فى جو من الاحتكاك الذى لا مفر منه ، واذا كان فى امكانها ان تفرض سلطاتها فينبغى عليها أيضا ان تحاول الاقناع ، بأن تجعل الفرد يشعر بأن صالحه مرتبط بالاحكام القانونية التى تحاول تنفيذها . والدولة تكسب ولاه ليس لانها دولة ، ولكن بسبب ما تحاول القيام به كدولة وربما كان من الطبيعى ألا نرى ضرورة لمطالبة الدولة لنا بالاذعان ، لانه من الطبيعى ألا يتردد الفرد فى قبول احكامها فسلطتها واسعة ، ويجب أن يقبلها الفرد بعد ان تصل الى أعماق وجوده ، قبل ان يشعر بالرغبة فى مهاجمتها ، وكل من درس التاريخ الطبيعى للحركات الوطنية أو حياة الزعماء الثوريين والاحزاب التى تولوها أو الاضطرابات التى وقعت بسبب مطالبة النساء فى انجلترا بحق الانتخاب قبل عام ١٩١٤ لا بد أن يرى انه عندما تثير عادات الدولة سخط الفرد واحساسه بصواب فكرته فانه هو ومن يفكرون على شاكلته يكونون على استعداد لتسجيل انشقاقهم على أوجه نشاطها .

ولا يمكن أن نستنكر خروجهم عليها دون أن نلتزم بالمبدأ القائل بأن النظام هو الخير الاقصى فى المجتمع . فهو رأى مستحيل ، فالنظام صالح لما يتضمنه وليس صالحا فى حد ذاته . فحفظ النظام

فى الوقت الذى يثير نشاط الدولة سخطا دائما فى نفوس المواطنين ، يؤدى الى التضحية بكل ما يجعل الحياة تستحق البقاء .

أى اننا نمنح ولاءنا للدولة دائما بشرط ان تعمل على تحقيق الهدف الذى نريد نحن تحقيقه . وسيادتها تعتمد على موافقتنا على ممارستها لتلك السيادة . وفى مباشرتها لعملها يجب ان تترك فينا شعورا بأن مصلحتنا مترتبة على تحقيق مصلحتها ، فيجب ان نشعر بأن القواعد التى تضعها تؤدى الى سعادتنا مثلما تؤدى الى سعادة الأفراد الآخرين فى الدولة . فاذا حدث أن تعارضت مع تجربتنا فعلينا تحديثها اذا كان ذلك التحدى مجديا .

ولنضع هذا فى صيغة أخرى : ان الدولة تضع قواعدها ليس حبا فى وضع القواعد ، ولكن لما يقدمه الأفراد من خدمة . فكل فرد يحاول أن يكون سعيدا ، وهو لهذا السبب يحتاج الى الظروف التى بدونها لا يمكن ان يحقق سعادته ، وهو يحكم على الدولة بحسب قدرتها على ضمان هذه الظروف له .

ومن الواضح ان الدولة لا يمكن ان تضمن السعادة لكل انسان لسبب بسيط هو ان بعض ظروف السعادة خارجة عن إرادتها . فمثلا قد يشعر انسان ما بأن الحياة لا تستحق أن يحيها بدون حب امرأة معينة له ، ولكن لا يستطيع ان يجادل فى ان الدولة لا يمكنها ان تضمن حبا له . وكل ما تستطيع أن نقوله هو ان هناك على الأقل بعض ظروف عامة معينة للسعادة تؤثر على جميع المواطنين وهذه الظروف تمثل الحد الأدنى للحياة الاجتماعية المرضية ، وهى التى ينبغى على الدولة ان تضمنها لأفرادها ، اذا كان لها ان تعتمد على اذعانهم الدائم لقواعدها .

أى ان القواعد التى تضعها الدولة تتضمن بعض المطالب المفروضة عليها ، فمن الواضح ان العمل الذى يمكن للدولة القيام

به يحدده هدفها ، وهذا الهدف يتضمن حقوقا للمواطن قبل الدولة حتى يمكن ان تضمن تحقيق هذا الهدف . ولكن ماذا نعنى بفكرة الحقوق ؟

انها شرط بدونه حسب التجربة التاريخية ينبغي التأكيد بأن الفرد يستطيع ان يحصل على السعادة ولا نستطيع ان نقول ان حقوق الفرد دائمة ، فمن الواضح أنها نسبية من ناحية الوقت والمكان ، ولكن مع اعترافنا بهذه النسبية فان للفرد الحق في ان يتوقع اعتراف الدولة بها كشرط لاذعانه لاوامرها وربما كانت الطريقة المثلى لرؤية ما يتضمنه هذا القول ان نصور لا نفسنا موقف المواطن العادى فى مجتمع مثل مجتمعنا . وهو لا يستطيع ان يتوقع السعادة دون وجود أمن شخصى ، ولا بد ان يعرف ، كشرط عادى متوقع ، انه آمن من الاعتداء على شخصه . ولا بد أن يحصل على وسائل العيش ، وهذا معناه أن يكون له حق العمل ، أو ان يتكفل المجتمع بتوفير حاجياته اذا لم يجد العمل . ولكن حق العمل اذا ترك هكذا ، قد لا يعنى توفر المعيشة المتقدمة ، لهذا لا بد أن يعنى حق العمل بأجر معقول عددا معيناً من الساعات تمكنه من أن يبرز نفسه فوق الحصول على معيشته ، وأقول بأجر معقول وأعنى به أجرا يضمن اشباع الشهية الطبيعية ولا يمنع من اشباعه بمطالب البشر الروحية .

ولكن الانسان يريد اذن أكثر من ذلك ان يحدد علاقته بالآخرين ، ولا بد ان يحصل على المعرفة ، فمن حقه أن يتعلم ، فالانسان غير المتعلم فى المدنية الحديثة مثل رجل أعمى لا يستطيع أن يربط بين السبب والسبب ، فالدولة التى تحرم مواطنيها من التعليم تنكر عليهم وسائل تحقيق شخصياتهم . والتعليم وحده لا يكفى ، اذ لا بد للمواطن ان يكون حرا فى التعبير عما فى نفسه ، وان يكون له الحق فى الاجتماع مع أمثاله لتحقيق الأهداف التى يسعون اليها ، كما ينبغي ان يكون قادرا على اختيار حاكميه ، وكذلك يكون له

الحق في أن يكون من بين الحاكمين اذا استطاع ان يقنع الآخرين باختياره ، والدولة التي تستطيع ان تحقق ذلك يجب ان تكون ديمقراطية تقوم على الانتخابات العامة التي تمارس فيها الحقوق المدنية دون أى مدافع على الاطلاق . ولا ننكر أن هناك صعوبات موجودة في النظام الديمقراطي . ولكن لا توجد فلسفة للسياسة تطالب باشباع حاجات الفرد ما لم تقم على أساس ان المواطنين لهم الحق في اشباع حاجاتهم .

ولا بد أن نتحدث عن حرية الحديث والاجتماع ، فلا يوجد شيء هام في الدولة كأن يكون الناس قادرين على أن يتحدثوا عما في نفوسهم بحرية وعلى ان يكونوا قادرين على أن يعملوا معا في حرية ، تحقيقا للأهداف التي اتفقوا عليها . وكل مجهود للقمع هو في الحقيقة محاولة لرفض اشباع حاجة ، وهي محاولة لتحديد التجربة الانسانية ، ولا يمكن ان نقول ان هذه الحريات غير محدودة .

فعلى الدولة ان تهتم بحفظ النظام ، لأن وظيفتها المحافظة عليه ، ولهذا كان لها الحق في ان تعاقب صاحب كل قول يؤدي الى الاخلال بالنظام ، وان تمنع أى اجتماع قد يهدد النظام .

وليس يعنى هذا أن تصدر كتابا أو نشرة وان كان يمكنها على سبيل المثال أن تعاقب خطيبا يحث الجمهور في ميدان الطرف الاخر على احداث الشغب ومهاجمة الحكومة ، والدولة لا تستطيع أن تمنع جماعة الفوضويين أتباع تولستوى ، لأن مبادئهم لا تقبل الى العنف .

ولكن لها الحق في ان تمنع هيئة منظمة من أهدافها مقاومة الاحكام القانونية عن طريق العنف اذ يشترط للحد من الحرية ان يكون هناك تهديد للسلام الاجتماعي .

وليس للدولة الحق في أن تتدخل في عقيدة المواطن ما دام ذلك لا يتعارض مع السلام الاجتماعي .

وللمواطن الحق في التمتع بالحماية القضائية ، فلا يفتش بيته الا بأمر النائب العام . ويجب أن تكون تكاليف القضاء ميسرة حتى يسمح له دخله بدفعها. ، وفي حرية الكلام يجب ألا يسمح لي بالتشهير بخاري مثلا ما لم أقدم دليلا على ان اتهامي صحيح ، وانه من المصلحة العامة ان أعلن الفضيحة .

٢ - للمواطنين جميعا الحق في المساواة في الحقوق فكل مبادئ قانونية تلتج عنها ميزات مختلفة لمجموعة من المواطنين دون مجموعة أخرى تعتبر انكارا للهدف الذي قامت من أجله الدولة الا اذا كان في الامكان اظهار علاقة مباشرة بين هذه الميزات ورفاهية المجتمع بوجه عام.

وتقسيم المجتمع الى فقير وغنى يجعل الاحكام القانونية تخدم الغنى فقط . اذ من المستحيل تحقيق هدف الدولة اذا وجدت اختلافات مادية كبيرة بين المواطنين . فالثروة تؤدي الى القطرسة ، كما ان الفقر يولد الشعور بالنقص . فالطبقة الثرية تجاهد لحماية المزايا التي تستمتع بها الى الحد الاقصى ، ويضطر الفقراء الى الهجوم لتحقيق اهدافهم ، ولهذا يجب على الدولة ان تعمل على التخفيف من حدة عدم المساواة من الناحية المادية ويجب ان تفرض الضرائب على الاغنياء لترضى مطالب الفقراء . وكل تحسين يدخل على التعليم أو الصحة أو المساكن يؤدي الى حدة مطالبتهم بميزات أكثر

المساواة هو مظهر دائم في الطبيعة الانسانية ، والدولة يجب ان تنظم عملية ارضاء هذه العاطفة اذا أرادت ان تحافظ على كيانها ، ويجب ان تقنع رعاياها بان الاحكام القانونية تمثل العدالة .

ويجب أن تفسر هذه الأحكام ، لأنها تتعرض يوماً بعد يوم
لمواقف جديدة . . .

والقانون يبدو كتسجيل للإدارة الفعالة في المجتمع . وكل دولة مقيدة بطبيعة هدفها لتنظيم هيئاتها حتى يكون حكم المواطنين على

أحكامها القانونية معروفا ، والا كان عملها مقصورا على ارضاء مطالب المواطنين الأقوياء اذ أنها تعمل لمصلحة مختلفة عن مصالح باقي أفراد المجتمع ، وهذا يؤدي الى تجدي سلطتها . والحق في مقاومة القانون قوة مدخرة في المجتمع يستطيع المواطنون الذين أنكرت عليهم مطالبهم في المجتمع ان يستخدموها شرعا لتغيير توازن القوى في الدولة .

ولهذا فالقانون هو مطالبة بالاذعان تقويها التجربة الناشئة عن نتائجه . ولا يوجد اختلاف أساسي بين ما يفرضه القانون وبين ما تطلبه قاعدة جاءت عن طريق خبرة الفرد نفسه أو مجموعة من الأفراد ، عدا ان الدولة تستخدمه لتضمن الاذعان لاوامرها .

فاذا تصارعت الدولة مع الكنيسة أو نقابات العمال أو الحزب الشيوعي مثلا ، فالدولة لها الحق في أن تنتصر عندما تبرهن لمواطنيها على أن قوانينها تتيح المساواة في الحياة .

٣ - ولقد أثرت اعتماضات ضد هذا الرأي ، ف قيل انه يؤدي الى الفوضى ، بل الى تبرير وجودها . وأن هذا الرأي رغم أنه يوافق على أن الدولة ذات سيادة الا أنه يحرم الدولة من هذه السيادة ولا يشرك لها الا مغزى رسميا . . ولا أنكر ان هذه الاعتراضات وجيهة ، ولكن الحياة مختلفة ومعقدة لدرجة لا تخضع جميع مظاهرها لقاعدة واحدة ، ولهذا كان هناك احتمال لوقوع الفوضى في الدولة ما دام الناس يسعون الى تحقيق رغباتهم المتعارضة . ولا يستطيع انسان أن يقول ان رفض الاذعان للدولة لا يمكن ان يجد له مبررا في كل الأوقات . وكذلك من الصحيح ان الدولة تنافس الهيئات الأخرى للمجتمع في سبيل الحصول على ولاء المواطنين ، وهذا واضح جدا . وأي انسان يستعرض الوحدات التاريخية يرى ان الهيئات الثائرة نافست روسيا القيصرية ، وأن التنافس وقع بين النمسا وبين المواطنين الايطاليين ، وهذا على سبيل المثال ، كما أنه لا يستطيع

انسان ان يجادل في أن الدولة يمكنها أن تعيش بغير منافسة ما دام هناك مواطنون لا يستطيعون ان يحصلوا على مطالبهم .

وقد اعترض على هذه النظرية لأنها تفضل القانون عن العدالة . وهي تفعل ذلك حقا ، وتفعله بنفس الطريقة التي تحدث في الحياة فعندما نقول ان القانون غير عادل نعترف بأنه ليس هناك علاقة ضرورية بين الاثنين فالقانون من طبيعته ان يكون محايدا .

وصفة العدل يكتسبها من الذين يتقبلونه . فنحن لا نستطيع ان نقول ان القانون الذي يقصر حق الانتخاب على الرجال ، عادل اذا اعتبرته النساء غير عادل .

وهذا القانون لا يمكن ان يكون عادلا الا اذا وافق عليه هؤلاء الذين سيفرض عليهم .

ان الدولة الفرنسية قبل ١٧٨٩ ، والدولة الروسية قبل ١٩١٧ كانت كل منهما تفرض مجموعة من الاحكام القانونية تهدف الى رفاهية كل المواطنين ، وان المواطنين كانوا راضين عنها . ولقد قرر الفرنسيون عام ١٧٨٩ والروس عام ١٩١٧ ان النظام الذي يعيشون تحت ظله لا يضمن تحقيق مطالبهم التي من حقهم اشباعها . ولا اذى كيف يمكن ان نتجاهل هذا القرار .

٤- ان أية حكومة ليست الا مجموعة من الناس تصدر الاوامر الى المواطنين باسم الدولة . واحتفاظهم بالسلطة يتوقف على قدرتها على اصدار الاوامر بحكمة . وحكمتها هذه تتمثل في جعل اعمالها تلقى قبولا شاملا . ولهذا لا بد لهم من معرفة عقول وعواطف رعاياهم ، وهذا هو السبب الذي جعل الحرية والمساواة ضروريتين للمجتمع .

والإنسان كفرد لا يكون عالما ببقوته ، وحتى لو كان كذلك فإنه لا يستطيع ان يحقق مطالبه ، لان المجتمع الحديث من الشعة بحيث

يضيع صوته مهما علا .. وهو يستطيع ان يؤثر فحسب اذا نظم جهوده مع اناس آخرين يتشابهون معه في التفكير . ولهذا فان للهيئات اهمية عظيمة .. وليست لجميع الهيئات القدرة على العمل السياسى (مثل النوادى الرياضية) ولكن كثيرا من الهيئات يرجع السبب فى نجاحها الى قدرتها على ترجمة جهودها الى تشريع تعترف به الدولة وتنفذه . والآن تعيش الهيئات الاختيارية حسب قدرتها على تحقيق مطالب أعضائها . والدولة لا تنشئ هذه الهيئات ولكنها تقوم بالرغم من ذلك . وهى تعبر عن الحاجات التى يشعر بها الناس . واعتقد انه كلما قل تدخل الدولة فى شئون الهيئات كلما كان ذلك فى صالحها وصالح الهيئات معا . وعلى الدولة ان تجعل اشرافها على هذه الهيئات اشرافا رسميا فقط ، وان تعترف بحقوقها المتوارثه ، وأن تعترف بأن هناك أوجها للحياة ، كالدنية مثلا - يؤدى بها التدخل فى شئونها الى الضياع الاجتماعى . لانه فى حالة المعتقدات الاساسية يبدو تدخل الدولة بلا معنى اذا قورن بالاغراء الذى يجده المواطنون فى هيئاتهم التى انضموا اليها طواعية للتعبير عن وجهة نظرهم . والقانون الذى تضعه منظمة هو مجموعة المطالب التى تواجهها والتى تمثل اقصى ما يمكن من الحاجات فى المجتمع . والتشريع الناجح هو الذى يحمل معه عند تطبيقه ، اكبر ما يمكن من التجارب الموجودة .

ان نجاح مشروع التأمين الطبى العظيم فى انجلترا يرجع الى الاستشارات السابقة فى كل ناحية مع الهيئات الطبية والجمعيات المختصة . وقد نفذ هذا القانون كما اريد له ان ينفذ ، لانه كان خاليا من العيوب التى امكن تجنبها واصبح من السهل اقتناع المختصين والمناقشتين بأن معرفتهم كانت نافعة ، وان تجاربهم لها قيمتها فى اصدار القرارات ولأن المجتمع اتحد فى جوهره ، فانه كلما كان الطابع الفردى للقانون رسميا فحسب ، كلما كان ذلك فى صالح المجتمع . وكلما كانت الجمعيات أو الهيئات ذات المصالح على ارتباط بعملية

الحكومة كلما زاد تأثير الدولة وفعاليتها في تنفيذ القوانين . ولا يمكن
لاية حكومة دستورية أن تقبل التنازل عن حقوقها في إصدار
القرارات ، ولكن لا توجد حكومة تستغنى عن بذل الجهود لاقناع
مواطنيها بأنها تعمل على أشباع مطالبهم . وأحسن طريقة لاقناعهم
هي جعلهم يشتركون اشتراكا مباشرا في عملية الادارة والاستشارة
قبل وضع القوانين . وكلها وزعت المسؤولية على الناس بالنسبة
لنتيجة القانون كلما اهتموا بهذه النتيجة . ومن الصعب ضمان
طاعة الافراد في دولة يسرى فيها نظام المركزية . اذ يصبح الادعان
آليا وجامدا ولا يؤدي الى التعاون المطلوب الذي يحتاج اليه في وقت
الطوارئ ، فالمركية تؤدي الى التماثل ، وتقصصها مزية الانتفاع من
الزمان والمكان . وتحت هذا النظام تعمل الهيئات الحاكمة مثل مجلس
الوزراء والمجلس التشريعي ساعات كثيرة كل يوم ، وتواجههم مشاكل
لا حصر لها ، ويجب عليهم اتخاذ آراء فيها تؤدي الى مناقشتها بسرعة
مهما كانت أهميتها . ولم يكن نظام المركزية خطيرا في العصور
الماضية لأن أوجه نشاط الدولة كانت أقل مما هي عليه الآن .

ولخلاصة القول اننا محتاجون في الفلسفة السياسية الى نظرية
للدولة تجعل القانون ملائما لمتوسط المستوى الاجتماعي ، وأن
ضعف الدولة الحديثة يرجع الى الافتراضات التي تبني عليها الاحكام
القانونية . والدولة تنظم مثل أى نظام اجتماعي يهدف الى تحقيق
فكرة العدالة . ولكن هذه الفكرة تنظر الى الفرد كمالك يجب ان
تهتم بحمايته قبل أى شئ آخر . وهي تمثل فلسفة القرن الثامن
عشر ، أي رغبة البورجوازية في حماية نفسها من هجوم القوة الغاشمة .
ولكن الحرية والمساواة اللتين حاولت ضمانهما هما في أساسهما
حرية ومساواة صاحب الاملاك . ومن الصعب على كل من يلقي نظرة
على القوانين المدنية لفرنسا وألمانيا ، ان يعرف مبادئها الرئيسية
فهناك جماعات كبيرة من الرجال والنساء لا يملكون شيئا غير
عملهم . وهذه القوانين تحمي حرية التعاقد التي تزعم أنهم يمتلكونها ،

بينما أصحاب الأعمال هم المتحكمون فيهم . ولهذا فثمة حاجة ملحة الى تعميم المزايا التي تقدمها الاحكام القانونية الى جميع طوائف المواطنين .

وهناك ملاحظتان لابد من الاشارة اليهما : الاولى ان طابع التطور الاقتصادي يتضمن نقل السلطة الى الجماهير بحيث تؤكد الاحكام القانونية اهتمامها بمصالح الجماهير بدلا من مصالح الطبقة الصغيرة .

والثانية - أن العقل يوحى بسياسة تقوم على اصلاح المستعمر .

الفصل الثالث

تنظيم الدولة

مشكلة تنظيم الدولة هي في العلاقة بين رعاياها والقانون . فقد يشتركون في وضعه ، وفي هذه الحالة تكون الدولة ديموقراطية . وقد يفرض القانون عليهم دون أن يشتركوا في وضعه وفي هذه الحالة تكون الدولة أوتوقراطية ولا يمكن أن يحدث مثل هذا التنظيم بشكل خالص . وما نواجهه في الحياة العادية هو شكل مختلط . وفي بعض المجتمعات - كما في فرنسا وبريطانيا - يميل العنصر الديموقراطي الى الظهور ، وفي بعض المجتمعات الأخرى - كما في روسيا وأسبانيا - يظهر العنصر الاوتوقراطي بشكل مؤكد . وقد يحدث المزج بين العنصرين في بعض المجتمعات وأى شكل للدولة تحدده تقاليدھا التاريخية ، ولكن نستطيع ان نقول بصفة عامة ان الشكل الديموقراطي أكثر ملاءمة من الشكل الاوتوقراطي على الأقل بالنسبة لعادات الحضارة الغربية ، لأن الديموقراطية رغم نقاط الضعف التي فيها ، تتيح الفرصة للاهتمام بأكبر مجموعة من المطالب عند وضع الأحكام القانونية للدولة . ومن المعترف به ، بعد التجربة ، أن النظام الديموقراطي يسير ببطء أكثر من النظام الاوتوقراطي ، لأن تنوع الرغبات الذي يظهر بوضوح لا يوجد في أى نظام آخر .

ولكن لابد للشكل الديموقراطي من هيئات تعبر عنه ، وان تحليل نظام الأحكام القانونية يكشف لنا عن الحاجة الى ثلاثة انواع من السلطة ...

١ - فنحن في حاجة الى هيئات تضع قواعد عامة متصلة بالمواطنين جميعا ، أو متصلة بمصلحة محددة . ولهذه الهيئات صفة تشريعية . وقد تكون - كما هو حادث بالنسبة لسلطة الملك في البرلمان - تشريعا أعلى ، أو تكون هيئة غير ذات سيادة لوضع القانون ، اختصاصها قاصر على لائحتها ، كما في مجلس مانشستر .

٢ - ونحن نحتاج الى هيئات تنفيذية تكون مهمتها تنفيذ أهداف القواعد التي تضعها الهيئة التشريعية .

وجوهر هذه الهيئات هو أنها لا تحدد اختصاصها ، اذ تحدد لها الهيئة التشريعية المبادئ التي تعمل بمقتضاها . وعملها تنفيذ الأحكام القانونية التي تشكل حدود الحياة السياسية .

٣ - ونحتاج أيضا الى هيئات قضائية تسوى شكلين من النزاع . فهناك منازعات بين المواطن والهيئة التنفيذية ، وبين المواطنين وبعضهم بعضا ، وهذه الهيئات تفصل بينهما .

ومنذ أيام أرسطو كانت الفلسفة السياسية تقول أنه لا بد في أية دولة منظمة تنظيم حسنا من وجود هذه الهيئات الثلاث منفصلة سواء في الوظيفة التي تقوم بها أم في الأشخاص الأعضاء فيها . وهناك بعض المفكرين مثل مونتسكيو ذهبوا بعيدا الى حد القبول بأن الفصل بين هذه الهيئات هو الشر في الحرية السياسية .

ولا يمكن قبول هذا الرأي المتطرف . فمن الناحية النظرية البحتة يمكن اعتبار الوظائف القضائية من اختصاص الهيئة التشريعية ، لأن الذين يفهمون القانون أكثر من غيرهم هم واضعوه . وعند التطبيق يستحيل تنفيذ الفصل . فالمرعون مثلا لا يستطيعون القيام بعملهم على الوجه الاكمل ، ما لم يكن في استطاعتهم التدخل في تنفيذ القانون ، وكذلك التغاضي حسب اللائحة عن أحكام القضاة قد لا يكون مرضيا .

فلكل دولة منظمة تنظيمًا حسنًا دستور يحدد الطريقة التي وضعت بها الأحكام القانونية • وتنقسم هذه الدساتير إلى نوعين • فقد يكون الدستور مكتوبًا أو غير مكتوب ، وقد يكون مرنا أو غير مرن • فالدستور الأمريكي مثلا هو وثيقة تحدد العلاقة المشتركة بين الهيئات القضائية والتنفيذية والتشريعية ولا يمكن لهيئة من هذه الهيئات ان تتصرف دون الرجوع الى نصوص هذه الوثيقة • وعلى العكس من ذلك نرى ان الدستور البريطاني يحوى عددا كبيرا من اللوائح والقرارات القضائية والمعاهدات غير المكتوبة • والعلاقة الحقيقية التي تربط بينها تكمن فى حق الملك فى ان يغيرها بما يراه مناسبًا فى البرلمان • أى ان التشريع العادى والتشريع الدستورى يقفان على قدم المساواة • فمثلا نجد ان الكونجرس فى الولايات المتحدة ليست له سلطة تغيير وظائف رئيس الجمهورية ، بينما نجد ان الملك فى البرلمان يستطيع ان يغير من سلطة الهيئة التنفيذية البريطانية كلما وجد ذلك مناسبًا •

والقاعدة العامة فى العالم الحديث أن يكون الدستور مكتوبًا • ولكن من المرغوب فيه ان تكون مواد الدستور مرنة بعض الشيء ، لأن حاجات المجتمع فى تغير مستمر • ويتبع هذا تغير فى البناء القومى • فعلم مرونة الدستور الأمريكى مثلا تسبب متاعب كثيرة ، إذ لا يمكن تغير احدى مواده الا بعد موافقة ثلثى اعضاء مجلس الكونجرس ، على ان يوافق على التعديل ، فى مدى سبع سنين ، ثلاثة ارباع ولايات الاتحاد الأمريكى • ويبدو من واقع التجربة ان هناك رغبة عامة فى ان يحدث التعديل فى الدستور المكتوب بطريقة سهلة مباشرة • ويبدو أن افضل طريقة لادخال تعديل على مواد الدستور هى أن تقوم الهيئة التشريعية بذلك ، على أن توافق نسبة عالية من الاعضاء على التعديل المقترح •

ويقال ان الشعب لا يتحكم فى حياته حقا اذا كان اشتراكه المباشر فى عمل الاحكام القانونية يقتصر على اختيار اشخاص مسؤولين •

ولكن فى جميع الدول الحديثة نجد ان عدد الناخبين كبير جدا لدرجة يتحتم معها ان يكون عمل الشعب مقتصر على اعطاء رأيه بالموافقة أو بالرفض فى المسائل التى تعرضها عليه الحكومة المباشرة ومن الممكن ترك بعض المسائل العامة لاستفتاء الشعب ، مثل : هل تكون الكهرباء فى يد الحكومة ام فى ايدى شركة اهلية ، او يجرى استفتاء عن تطبيق نظام قومى للتأمين الصحى . وفى رأى أن هذا يؤدى الى نتائج ليست لها نفس القيمة فيما لو عرض الامر لاستشارة فنية من الاطباء والنقابات والجمعيات المماثلة قبل ان يعرض للمناقشة فى المجلس التشريعى .

- ٢ -

ولا بد للهيئة التشريعية فى الدولة الحديثة ان تقوم على الانتخاب العام ، ولا بد أن يكون عدد اعضائها كبيرا الى الحد الذى يجعلها على صلة مباشرة فعالة مع هيئة المنتخبين ، وان يكون عدد الاعضاء صغيرا الى الحد الذى يجعل المناقشة تؤتى ثمارها ، فمثلا نجد ان مؤتمر الحكومة الروسية السوفيتية يتكون من عدد كبير جدا يؤدى الى ضياع المناقشة الفردية ، وبهذا يصبح المجلس هيئة لتسجيل ارادة هيئة الحزب المسيطرة .

ولا بد لاعادة الانتخاب ، بعد فترة زمنية محددة ، ويشترط فى هذه الفترة ان تكون طويلة الى الحد الذى يجعل فى استطاعة الهيئة التشريعية تنفيذ برنامجها ، ولكن هذه الفترة يجب ايضا ان تكون قصيرة الى الحد الذى لا يجعل المشروع ينفصل عن ناخبيه . ويبدو على وجه العموم ان فترة خمس سنوات هى الفترة المناسبة .

ومن الطبيعى ان يكون انتخاب عضو المجلس التشريعى قائما على انضمامه الى احد الاحزاب ، وفى الدولة الحديثة ، يكثر عدد الناخبين وتختلف المصالح فيصبح من الضروري تنظيم الاحزاب للوصول الى قرارات . فالاحزاب تعمل عمل سمسرة يتعاملون بالافكار ، فهم

ينتقون المبادئ التي يعتقدون انها تجد استجابة عند الناخبين ، ويدافعون عن هذه المبادئ ويقومون بترجمتها الى تشريع . وبوجه عام نجد ان نظام الاحزاب هو قاعدة ضرورية للحكومة الممثلة . فالاحزاب - مع وجود كل عيوبها - تؤدي الى تعبير واضح عن طريقة الحياة التي تنبع من المطالب المدنية الفعالة . وبدون الاحزاب لا يمكن ان نضمن البرامج المتناسكة من الاجراءات ولا التأييد المنظم لها في المجلس التشريعي الذي يؤدي الى وضعها في اللائحة .

والاختلاف بين الاحزاب بطبيعته لا يتجاوب بشكل مباشر مع اختلاف الآراء بين اعضاء الدولة . وعندما يسيطر حزب الحكومة على الحياة في الدولة ، يكون من الواضح ان اختلاف الآراء يصبح عديم الجدوى . وفي انجلترا مثلا نلاحظ أن وجود حزبي المحافظين والعمال فحسب يؤدي الى ان كثيرين من المواطنين يكون عليهم ان يختاروا بين رأيين لا ثالث لهما ، وقد لا يجدون في أى رأى منهما ما يتطلبونه تماما . ولهذا يقال دائما ان نظام الاحزاب المتعددة يتجاوب بشكل فعال مع الاختلاف في الراى العام .

ولكن يتضح من تجربة نظام الاحزاب المتعددة - كما في فرنسا وفي المانيا في عهد ويلمار - ان للنظام عيوباً خطيرة . اذ يبدو انه لا بد من تشكيل جماعات ائتلافية للهيئة التشريعية ، لتصبح السياسة غير متماسكة وليست فعالة تماما . والعيب الشاسع الملاحظ في فرنسا ان هذا النظام يميل الى تجميع السلطة حول اشخاص بدلا من المبادئ . فالمنتخب من اوساط الشعب يمكن ان يميز بين المرشح الاشتراكي والملكى ، ولكنه لا يستطيع ان يميز بين عدد كبير من الاختلافات بين المرشحين . وهناك عيب آخر لنظام تعدد الاحزاب . فهزيمة الحكومة في المجلس التشريعي لا ترجع الى اختلاف حول المبادئ ، بقدر ما ترجع الى التخاص بين الجماعات

المختلفة التى تمثل الائتلاف • وعدم وجود التخابوب يؤدى الى
الاصرار على وجوب تحديد العضوية فى المجلس التشريعى بالتمثيل
المتناسب الذى يؤدى الى نتيجتين بارزتين :

١ - فهو يقوى دائما هيئة الاحزاب •

٢ - وهذا يؤدى الى توازن القوى بين الاحزاب فى المجلس
التشريعى وتنتج عن ذلك حكومة اقلية يستحيل معها الوصول الى
تشريع متماسك او تضغط على الحكومة ائتلافية التى تتجسم فيها
كل عيوب تعدد الاحزاب • والحقيقة ان التجربة العملية تدلنا على
ان نظام الحزب الواحد يضع حدودا لما يمكن للحكومة ان تفعله مع مالها
من اكثرية ، ففي انجلترا عام ١٩٣٤ كان لحكومة المحافظين اذا ارادت
سلطة أحداث اصلاح فى مجلس العموم ، واقامة ترفية وقائية •
وكان انصار الحكومة يريدون هذا ، ولكنها لم تعمل ذلك لان طبيعة
الاجلبية تحرمها من القوة الروحية الكافية لعمل ذلك ، فهى تخشى
نتيجة ذلك فى الانتخاب العام التالى •

ومن المهم ايضا الاصرار على ان اية حكومة تتعدى سلطتها
الواضحة باتخاذ اجراءات تدل على انها تستغل حصولها على الاجلبية
يجب أن تعاقب فى الانتخابات العامة التالية ، كما يجب على الحكومة
التي تعقبها فى الحكم أن تقوم بتغيير هذه الاجراءات •

واعتقد انه لا بد من توفر خبرة معينة للمرشح لعضوية المجلس
التشريعى ، كما يجب ان ندفع مكافأة للمعضو - والا استحال على
الفقراء ان يأملوا فى انتخابهم ولاقتصر الانتخاب على الاغنياء •

وبوجه عام لا بد أن تشتمل الجمعية التشريعية على مجلس واحد ،
لان انتخاب مجلس ثان انما يكون انعكاسا للمجلس الاول • ويمكن
بحض الزعم بأن الحاجة تدعو الى مجلس ثان ليقوم بالمراجعة الفنية
وذلك باستشارة عدد من الاخصائيين قبل عرض المشروع •

ويقال انه لا بد من وجود مجلسين في دولة اتحادية لسببين :

١ - تمثيل الوحدات الدستورية للاتحاد .

٢ - يجب ضمان توزيع القوى التي ينظمها الدستور . ولكن الوحدات الدستورية تقوم عن طريق حكوماتهم المحلية بالمسائل التي عهد بها الدستور اليها . ويمكن ضمان توزيع القوى دون الحاجة الى مجلس ثان يجعل تعديل الدستور متوقفا على موافقة اغلبية الوحدات التي يحدث التغيير في دائرة اختصاصها .

ومن الاهمية بمكان التفريق - في العمل التشريعي بين مناقشة المبدأ ومناقشة التفاصيل .

فالاولى من اختصاص الهيئة التشريعية ، والثانية من الأفضل ان يعهد بها الى لجان صغيرة من أعضائها .

ولقد اقترحت ان يعاد انتخاب الهيئة التشريعية كل خمس سنوات ولكن من المرغوب فيه ألا تكون هذه الفترة محدودة تحديدا تاما كما في الولايات المتحدة . فقد تجد ظروف يحسن فيها إستشارة الشعب ، فعندما يهزم مجلس الوزراء مثلا ويعتقد ان الهيئة التشريعية لم تعد تمثل الرأي العام يتعين حل الهيئة التشريعية

ويجب أن يقوم مجلس الوزراء بهذا الحل ، ولا خوف من اساءة استعمال هذه السلطة ، لانها تؤثر في الانتخابات ، كما ان انصار حزب الحكومة قد يسحبون تأييدهم لها اذا رأوا انها حلت الهيئة التشريعية دون سبب قوى .

ويجب أن نلاحظ ان الهيئة التشريعية تستطيع ان تقوم بواجبها على اكمل وجه اذا كانت الحكومة تفوز باغلبية كافية للدرجة تستطيع معها تنفيذ برنامجها ولكن يجب الا تكون هذه الاغلبية كبيرة للدرجة تؤدي الى ان تكون للحكومة سلطة واسعة جدا . واهتمام الشعب

بالسياسة يكون على أشده اذا عاشت الحكومة فى ظل هزيمة
محتملة .

وقد تحدثت عن تفضيلى لنظام اللامركزية ، ويمكن تطبيق هذا
النظام على النحو التالى :

١ - كل المسائل التى لها طابع جغرافى كالنقل المحلى يجب ان
تتولاها مجالس محلية منتخبة تختص بمناطق مناسبة ، وهذه
المجالس يجب ان تخول السلطة فى معالجة كل الامور بنفسها .
ويجب ايضا أن يكون لها حق الاشتراك معا فى الاغراض المشتركة .

٢٠ - يجب وضع نظام لهيئات تشريعية ثانوية محلية للصناعات
تكون لها سلطة وضع القوانين التى يجب ان تطبق اجباريا تحت
ضمانات مناسبة ، وفى نطاق الشروط التى تضعها الهيئة التشريعية
المركزية ، اى اننا ينبغي ان نعمل على ايجاد نوع من الحكم الذاتى
للصناعات التى لها طابع الحرف مثل الطب والمحاماة .

٣ - يجب ان تخول للهيئات الثانوية سلطة وضع القوانين فى
المواضيع الفنية التى تصعب مناقشتها فى الهيئة التشريعية او التى
لا تظهر فائدتها العاجلة بوضوح . ويجب ان تكون للهيئة التشريعية
المركزية سلطة المراجعة على ان تكون هذه السلطة رسمية وغير
معرقلة .

السلطة التنفيذية

- ٣ -

للسلطة التنفيذية جانبان : الجانب السياسى والجانب الادارى .
فهى مكونة من مجموعة صغيرة من السياسيين يوصون بسياسة معينة لتوافق عليها الهيئة التشريعية ، وبعد الحصول على هذه الموافقة تلقى عليهم مسئولية تطبيقها . والهيئة التنفيذية من جانب آخر هى مجموعة اكبر من الموظفين الذين ينفذون القرارات التى توصل اليها رجال السياسة . ويطلق على الرؤساء السياسيين : مجلس الوزراء . ومن الضروري بل المرغوب فيه ان يكونوا أعضاء فى الجمعية التشريعية ، حيث يستمدون سلطتهم . وهم مسئولون أمامها عن كل ما يتعلق بها . وهذا يعنى ان يتكون مجلس الوزراء من أعضاء للحزب الحاكم . ويجب على مجلس الوزراء أن يكون قليل الأعضاء حتى لا يحدث خلاف داخلى . وبجانب الوزراء المتفرغين (مثل وزراء التجارة والمالية . . الخ) لا بد من وجود وزير دولة لا تقع على عاتقه مسئولية معينة ، ويكون له عقل منظم وموجه . ويمكن الاستفادة بخدماته فى أى ظرف طارىء . ويمكن لرئيس الوزراء ان يكون رئيسا للدولة فى نفس الوقت كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، وقد يحدث ان تنفصل الوظائفان ، فيكون رئيس الدولة شخصية رسمية وظيفته السياسية أن يضمن استمرار الحكومة فى أداء مهامها . ويختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته ، ولكن فى بعض الدول كاستراليا يختار الوزراء بالانتخاب عن طريق الحزب .

ولكن لا شك انه ينبغي ان يترك لرئيس الوزراء مهمة اختيار أعضاء وزارته ، لان اختيارهم عن طريق الانتخاب يؤدى الى عدم تجانس الوزراء . والحقيقة ان هناك ما يكفى من الضمانات التى

تجعل رئيس الوزراء يختار الشخصيات البارزة الصالحة في الحزب ويتوقف تأييدهم له على اختياره الحكيم للوزراء الباقين .
أما الجانب غير السياسى فى الحكومة وهو الجانب التنفيذى فإنه يثير ثلاث مشاكل :

١ - كيف يؤلف وينظم ؟

٢ - ما هى وظائفه ؟

٣ - ماهى علاقته بالجمهور الذى يخدمه ؟

والاجابة على السؤال الثانى تحدد الاجابة على السؤالين الآخرين :
فالموظفون فى الدولة ينفذون أوامر رؤسائهم السياسيين . وعمل الوزراء هو وضع سياسة ترضى اكبر عدد ممكن من مطالب الجمهور ، وتوافق عليها الهيئة التشريعية . ولا بد ان يعتمدوا على موظفيهم لمعرفة مطالب الجمهور والوسائل التفصيلية الممكنة لاجابة هذه المطالب ، وكذلك معرفة كل ما يتعلق بتنفيذ القانون .

ولهذا يجب على الموظفين أن يكونوا محايدين . ويجب أن يخدموا اى حزب فى الحكم باخلاص ، ويبدلوا كل ما فى وسعهم من جهد . ولكن ضمن حيادهم لا بد ان يكونوا مطمئنين الى بقائهم الدائم فى وظائفهم ، ولا بد من وجود نظام لترقية المديرين بالترقية وجعلهم يمارسون مسئوليات جديدة . ولهذا لا بد ان يكون تعيين الموظفين فى يد لجنة مستقلة عن الحكومة ، ومن صالح الدولة ألا تتدخل الحكومة فى شئون هذه اللجنة . وبوجه عام يجب ان تنخفض نسبة المحسوبية الى الحد الادنى عند اختيار الموظفين ، وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هى اجراء مسابقات لشغل الوظائف فيما عدا الوظائف الفنية . وبعد ان يقبل المرشح للوظيفة ويتسلم منصبه ، ويثبت اهليته وسلوكه الحسن ، ينبغي ان يتأكد من انه سيحتفظ بمنصبه هذا حتى يحال الى المعاش . ويجب ان يحدد المعاش فى سن مبكرة لضمان وجود مديرى ادارات دائمين جدد ، يكونون على المام بالافكار الجديدة لجيلهم .

وتكون الوظائف على جانب من المرونة ، لان اى خدمة مدنية معرضة للبيروقراطية ، ويكون ذلك عن طريق الروتين المتشدد ونظام الترقية حسب الاقدمية . ومن الاخطار التى تتعرض لها هيئة الموظفين أن يحل « الروتين » محل الكفاية ، والاقدمية محل التجربة . ويؤدى ذلك الى ان يعتقد الموظفون أن عدم التعرض دليل على حسن تنظيم الادارة . . . وبهذا يكونون فى خوف من التجربة والابتكار ويجب على الموظفين ان يقوموا بعملهم على مرأى من رأى العام المختص الناقد . ونظرا لان الموظفين يخدمون الجمهور ، فإنه يحق له الحكم عليهم . واذا أمكن قيام هذه الخدمات وحكم الجمهور عليها، يصبح رأى العام متصلا بعملية الادارة . . ولضمان هذا الهدف، يجب انشاء لجنة استشارية . وعندما تتعرض الحكومة لمصلحة اجتماعية ، يجب على الجمعيات المهتمة بهذه المصلحة ان تتصل بالحكومة لايجاد تعاون قائم على تبادل الآراء . فمثلا يجب على وزارة التربية والتعليم ان تكون على اتصال مستمر مع الهيئات المنظمة للمدرسين والاطباء وعلماء النفس والادباء ، وتحتاج بعض نتائج حياد الموظفين الى الشرح . فلو وثقت الحكومة والمجتمع فى حياد الموظفين ، فإنه يجب عليهم ان يمتنعوا عن النشاط السياسى . وهذا المنع قد لا يحتاج الى تطبيق بالنسبة لصغار الموظفين ، ولكننا لا نعتقد ان وزيرا محافظا مثلا يشعر بالثقة بسهولة فى وكيل وزارته الدائم اذا علم ان هذا الوكيل ينظم مساء كل يوم اجتماعات للدعاية الاشتراكية . وهذه القيود يجب ان تطبق منطقيا على المرشحين السياسيين ، فالموظف الكبير يجب الا يتوقع ان يكون عضوا فى الهيئة التشريعية ، وان يعود الى عمله المدنى اذا فشل . والذى قيل عن الموظفين ينطبق بصورة اكثر تشددا على القوات المسلحة وعلى البوليس ، اذ ان تعويدهم على العادات السياسية تكون له نتائج خطيرة على ما تعودوه من طاعة عمياء للاوامر ، تلك الطاعة التى تعتمد عليها سلامة البلاد فى الاحوال العادية .

ويثير حياد الموظفين مشكلة تحديد حرية الاجتماع . وهنـد
المشكلة معقدة . ولكنى أعتقد ان العلاقة بين القوات المسلحة
والبوليس ، وبين الدولة تجعل من الضرورى قانونا حرمانهم من حق
الاضراب ، وعوضا عن ذلك يكون لهم الحق فى نوع من الحكم الذاتى
الذى يشرك كل فئة منهم اشراكا كاملا فى تحديد ظروف عملهم .
ويمنحهم الحق ، فيما اذا حدث اختلاف بينهم وبين الحكومة ، فى
عرض الامر على هيئة تحكيم مستقلة مثل المحكمة الصناعية فى
بريطانيا . أما بالنسبة للمدنيين فلا أعتقد أن هذا التحريم يمكن
ان يطبق عليهم أو يكون فعالا اذا أصبح من الضرورى محاولة فرضه .

حقا ان للدولة الحق فى اقامة هيئة تعمل على تسوية المنازعات
بين الحكومة وموظفيها قبل ان يقوموا بالاضراب ، وهناك بعض
الاحتمال فى ان تنجح هذه الهيئة دائما . ولكنى لا اعتقد ان للدولة
الحق ، كمستخدمة ، فى أن تصر على فرض ارادتها . إذ ان مهمتها،
قبل أى مستخدم، هى اكتساب ولاء موظفيها باقتناعهم بأن مستوياتهم
عادلة ، وان لهم الحق فى كل الطرق الطبيعية التى تتخذها نقابات
العمال لتحسين الاحوال التى يعملون فيها . وكذلك لا أرى سببا
فى أن يحرم صغار الموظفين من الحق فى مساواتهم مع صغار العمال
فى أى صناعة أخرى ، بشأن تحسين احوالهم بالوسائل التى يرونها
مناسبة . ولا يمكن ان يكون شرف العمل فى وظيفة حكومية تعويضا
مناسبا لصغار الموظفين كالكتبة والسعاة الذين يشعرون بانهم
يعاملون معاملة ليس فيها شىء من العدل .

السلطة القضائية

- ٤ -

لقد شرحت السبب في ان استقلال القضاء مبدأ هام في قيام الحكومة بعملها . ولتحقيق هذا الهدف ، توجد ثلاثة مبادئ هامة :

١ - يجب ان يكون الاسلوب المتبع في التعيين مما يقلل الى الحد الأدنى من احتمال تدخل الاعتبارات السياسية في اختيار القضاة .

٢ - ويجب على الاشخاص المعيّنين أن يسلكوا سلوكاً حميداً وأن يشعروا بأمن دائم في معيشتهم .

٣ - يجب أن تكون الترقية حسب الكفاية القانونية فحسب .

ومن الممكن ان تنتخب الهيئة القضائية - كما في فرنسا - عن طريق امتحان مسابقة ، ويراعى عند الترقية الى منصب أعلى أن تكون هناك أدلة على المقدرة . وقد قيل الكثير عن صحة هذا النظام وأنه اتاح لفرنسا مجموعة ممتازة من القضاة . ولكن اعتراضاً عليها ان الصفات المطلوبة في القاضى قد لا يمكن التحقق من وجودها عن طريق نظام القبول هذا . فاذا عقدنا مقارنة بين القاضى الانجليزى والقاضى الفرنسى وجدنا الاخير ضيق الافق من ناحية القانون . وهو قاض جيد بوجه عام ، ولكن النظام الضيق الذى قضى حياته فيه يجعله منفصلاً عن أى تجربة غير قضائية . وهناك طريقة طبقت في انجلترا وفي امريكا ، ولكنها لم تخل من تدخل الاعتبارات السياسية . وأنى لأفضل طريقة ثالثة وهى أن يقوم القضاة بتقديم قائمة بالاسماء الى الهيئة التنفيذية ويجب عدم الخروج عن هذه القائمة الا فى الظروف الاستثنائية . وكذلك يجب ان يقدموا توصياتهم بشأن الترقية . كما يجب ان تمضى فترة ثلاث سنوات

على اعتزال الرجل السياسى للسياسة قبل ان يسمح له بالتعيين فى القضاء . ومن الاهمية القصوى ان يحال القضاء الى المعاش فى سن السبعين ، على أن يكون للقاضى الحق فى الاعتزال باختياره بعد قضاء خمسين سنة فى مهنته كقاض .

ولهذا النظام مزايا واضحة ، فهو يبعد عنا خطر هيئة قضائية فصلت نفسها عن العالم منذ مرحلة الرجولة بعضويتهم فى طائفة محدودة ضيقة . وهو يقلل الى الحد الأدنى من احتمال حصول بعض المحامين على ترقية او وظيفة بسبب نشاطهم السياسى . وان جعل الهيئة القضائية ترشح اسما تقدم للهيئة التنفيذية مما يؤكد حق هؤلاء الذين لهم خبرة ممتازة ومؤهلات أن يتولوا مناصب القضاء ، بينما نجد أن الحق الاستثنائى للهيئة التنفيذية فى الاختيار يقلل من خطر المحسوبية بين القضاء .

وفى اية دولة منظمة تنظيميا حسنا يجب أن يطبق القانون على الجميع أى على المواطنين العاديين ، وعلى رجال الحكومة دون تمييز ، وكذلك لابد من فتح أبواب المحاكم دون وجود رسوم باهظة تمنع الفقراء من تقديم شكاياتهم حتى لا يحسوا بأن هناك عائقا ما يمنعهم من الحصول على حقوقهم طبقا لمبادئ العدالة للدولة وهى الاهتمام الدائم باصلاح القضاء . ولابد من تكوين لجنة دائمة لاصلاح القانون يشترك فيها القضاة والمحامون وعامة الشعب .

- ٥ -

تحدثت كثيرا عن اهمية الرأى العام وأشير هنا الى بعض المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع . فهناك أمران واضحا لاهمية الرأى العام يتوقفان على صدق المعلومات التى تبنى عليه ، وتؤدى الى تنظيمه حتى ينتج التأثير المطلوب .

والحقيقة انه لا يوجد رأى عام شامل . فالذى يحدث هو تطور

سلسلة من الآراء العامة تتركز حول الموضوعات التي تثار ، والقوة النسبية لهذه الآراء تعتمد على المعرفة والتنظيم حتى يمكن الوصول اليها . وأى انسان يبحث مشكلة صادقة المعلومات فى المجتمع الحديث لابد ان يدبش من تعقدها ، ومن ان جمع هذه المعلومات ونشرها لا يقوم على عرض صحيح للحقائق . فالأخبار تصبح دعاية اذا كانت ذات صبغة يمكن ان تؤثر فى السياسة . وفى المجتمع الذى لا تحقق فيه مبادئ المساواة ، تذاع الأخبار لصالح المسيطرين على القوى الاقتصادية . ويعتمد كثيرون من أفراد الشعب على الصحف لمعرفة الانباء . وهذه الصحف تعتمد على الاعلانات ، كما ان انشاءها يحتاج الى اموال ضخمة لا يقدر عليها الا الاثرياء . ولاعتمادهم على المعلن ، لابد لهم ان ينشروا الأخبار والتعليقات التى ترضى المستهلكين للبضائع التى يريد المعلن بيعها . والمواطن يحصل على الحقائق بصورة معينة تخدم مصلحة خاصة . ولا يمكن ان يحصل القارئ على الحقيقة كما هى الا فى المجتمع الذى تسوده المساواة .

والرأى العام يكون قويا اذا نظم ، وهذا التنظيم يتوقف الى حد كبير على القوى الاقتصادية . ومن السهل تنظيم جهود مجموعة صغيرة من اصحاب المناجم الاثرياء ، ولكن ليس من السهولة تنظيم مجموعة كبيرة من اعضاء نقابات العمال الفقراء . والقوى الاقتصادية يمكن ان تسيطر على المعلومات ، ويمكنها ان تنتظر دون ان تخسر شيئا . ولا توجد هذه المزايا عند تنظيم مجموعة من الافراد الذين لا يمتلكون مثل هذه القوى الاقتصادية . فالاسلحة التى تكون فى يدهم ، كالاضراب مثلا ، باهظة الثمن . ومقدرتهم على شراء المعلومات محدودة لأن الذين يملكون هذه المعلومات ينفرون من مثل هذه المنظمات الفقيرة وخلاصة القول ان النظام الاقتصادى لا يمكن أن يرضى مطالب المواطنين بشكل متساو ، أو يعترف بحقوقهم العادلة اذا كان هناك عدم مساواة فى توزيع القوة الاقتصادية .

الفصل الرابع

الدولة والمجتمع الدولي

(١)

تحدثت عن مشاكل الدولة على اعتبار أنها تنظيم للعلاقات بين المواطنين فحسب ، والحقيقة ان كل دولة فى العالم الحديث هى واحدة من دول كثيرة ، وربما كانت أهم المسائل التى تواجهها هى مشاكل العلاقات الخارجية التى تنشأ عندما تكون للدولة ومواطنيها علاقات مع دول أخرى ومواطنيها . ونحن نعلم ان أية دولة لا تستطيع أن تعطى أوامرها لدولة أخرى ، ولو حدث مثل هذا لفقدت الأحكام القانونية للدولة الأخرى طابعها الذى يمثل سيادتها .

ومن الضرورى - علاوة على ذلك - تنظيم العلاقات بين الدول ، والقانون الدولي - هو مجموعة من القواعد - تنظم العلاقات المشتركة بين الدول ومواطنيها ، وتفرض على الناس فى المجتمع ، لأن التخلي عنها يؤدى الى الفوضى ، وإذا لم يكن القانون الدولي ملزما للدول فان ذلك يعنى أنه لا توجد قواعد بين هذه الدول سوى الإرادة التى تعمل طبقا لسلطاتها .

وقد ناقش بعض المفكرين الذين لم يترددوا فى قبول هذا الرأى مثل (هوبز) الأمر منطقيا ، وخرجوا منه بأنه لا توجد أية جماعة من الناس لها الحق فى اصدار أوامر الى الدولة ، وخرجوا من ذلك بأن القانون الدولي باطل . ولو قالوا بأن الأحكام القانونية يجب أن تعلق على أية أحكام أخرى ، فمعنى ذلك أن القانون الدولي يمكن أن

تقبله دولة ما اذا قبلت مواده ، وبهذا يصبح القانون الدولى قانونا يسرى فحسب على الدول المعترفة به .

ولكنه فى حد ذاته ليست له قوة الزامية ، والسلطة المخولة له تأتى عن طريق موافقة الدول فرادى على كل مادة من مواده .
ولكن قبل أن نقبل هذه النتيجة يجب أن نبحث الأسس التى بنيت عليها . وهناك حقائق بارزة :

١ - فالدولة الجديدة عندما تظهر الى الوجود لا يمكن أن تختار ما يناسبها من مواد القانون الدولى . انها تجد نفسها مقيدة بها كما لو كانت مسئولة عن وضع هذه المسود ، لأن العادات والمعاهدات واتفاقات التحكيم الدولية أدت الى وضع مبادئ منظمة تنظيمها حسنا ، وهى تحد من أوجه نشاط الدول كما يحد قانون إنجلترا من أوجه نشاط مواطنيها .

٢ - سيادة الدولة هى حالة تاريخية نتجت عن انهيار الجمهورية المسيحية فى العصور الوسطى . ولم يكن للدولة ، على وجه عام ، طابع السيادة قبل (عهد الإصلاح) فقد كان ينظر اليها على انها محددة بالقانون الالهى والقانون الطبيعى ، وأى قرار للدولة يتعارض مع هذين القانونين لم يكن له أى مفعول .

ثم وجدنا أنه من المستحيل أن ندع الفرد حرا يتخذ قراراته الخاصة فى الأمور التى تهم العالم . وفى بعض المواقف الحاسمة أدت هذه الحرية الى نشوب الحرب . ومن الضرورى أن يعلو نفوذ الدولة على باقى الهيئات ، وكذلك من الضرورى أن تخضع ارادة الدولة لارادة عليا فى الشئون التى تهم العالم ، كما ان ارادة الفرد خاضعة للأحكام القانونية .

وفى السنوات التى بين عامى ١٥٠٠ و ١٧٠٠ ظهرت الدولة الحديثة ذات السيادة ، اذ لم تكن هناك طريقة أخرى تضمن الأمن

والسلام لأرواح المواطنين ، ولقد ظهر واضحا لجميع المفكرين الذين بحثوا أوجه نشاط الدولة أنها لا تخضع لسيطرة خارجية ، ولكن الظروف تغيرت وأصبح العالم متصلا بحيث تشكل الإرادة كغير المقيدة لاحدى الدول خطرا على سلام الدول الأخرى .

ولهذا أصبح من الضروري تكوين مجتمع من دول العالم له أحكام قانونية تسرى على جميع الدول .

ولهذا أصبح من الضروري تكوين مجتمع من دول العالم له أحكام المصدر النهائي هو ارادة جميع الدول ، وهذه الارادة تعلقو على جميع الارادات الأخرى فى المدينة الحديثة . وتبعاً لهذا الغرض تقوم علاقة دولة معينة بمجتمع الدول على التبعية ، وهى تشبه علاقة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، فهناك بعض موضوعات التشريع التى يمكن أن تتخذ نيويورك قرارا بشأنها ، وهناك موضوعات أخرى يجب أن تتخذها الولايات المتحدة وتكون واجبة التطبيق فى نيويورك ، وعلى أساس هذا الرأى تكف الدولة عن كونها ذات سيادة ، ولا يناقض هذا الرأى بعض الحقائق التى لا شك فيها وهى :

١ - ان الدول تخالف القانون الدولى .

٢ - وان مجتمع الدول لم يكون بعد منظمات مرضية ، وخاصة فى المحيط التشريعى لتحسين القانون الدولى . وان مخالفة احدى الدول للقانون الدولى قد تكون ذات أهمية أو لا تكون ، تماما مثل مخالفة أحد المواطنين لقانون بلاده . والقانون يبقى قانونا ما دام قادرا على أن يفرض نفسه .

والاعتراف بتبادل الدول الاعتماد بعضها على البعض الآخر شىء جديد الى حد كبير ، ولم يكن ذلك يعترف رسميا الا منذ معاهدة فرساي عام ١٩١٩ وكل محاولة لترجمة هذا الاعتماد بين الدول الى

هيئات قبول بشبح سيادة الدولة التى ما تزال تحاول أن تبقى
امبراطوريتها فى يدها .

وتاريخ عصبة الأمم المتحدة انما هو سجل للنضال بين مبدأ
جديد لتبادل اعتماد الدول بعضها على بعض ، وما يترتب على ذلك
من نتائج ، وبين مبدأ السيادة الدولية القديم ، ونحن نلمس الرغبة
فى تطبيق المبدأ الأخير للاحتفاظ بضرورة اجماع الآراء عند أخذ
الأصوات فى عصبة الأمم ، ونلمس ذلك فى ضرورة اجماع الآراء
أيضا بين الدول العظمى فى مجلس الأمن . ونلمس تطبيق المبدأ
الأول - تبادل الاعتماد بين الدول - فى اتحاد الدول الغربية منذ
الحرب العالمية الثانية الذى انتهى بحلف الأطلسي . وكل هذه
الاشياء تعد هجوما على مبدأ سيادة الدولة ، لأن هذه الاشياء تعنى
أن الدول التى قبلتها لم تعد لها حرية العمل حسب ارادتها وحدها .
وكذلك نظرية الانتداب والوصاية للبلاد التى لا تحكم نفسها بنفسها
والحقوق الممنوحة للأقليات الوطنية بين بعض الدول الأعضاء فى
عصبة الأمم واختصاص الأمم المتحدة بحماية حقوق الانسان بوجه
عام - كل ذلك اعتراف بأن عهد استقلال الدولة قد ولى الى الأبد .

ولا يمكن أن نضمن التنسيق الضرورى بين الدول الحديثة الا
بأن نخضعها لهيئة عليا . ومنطق هذا الخضوع هو أن أن تعلق الاحكام
القانونية لهذه الهيئة على جميع الارادات التى قد تتعارض معها ،
وهذا هو الوضع الذى أمكن الوصول اليه نظريا بين الدول التى
اجتمعت فى مجلس الأمن تحت ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

وقد سعى بعض المفكرين البارزين للتوفيق بين هذا الوضع والرأى
القديم فقالوا بأن القانون الدولى يعتبر قانونا وطنيا ما دامت قوته
المنفذة تعتمد على قبول كل دولة له ، ومن جهة أخرى أصروا على أن
القانون الدولى كامل فى حق ذاته ومستقل عن ارادة الدول فرادى ،
ولكن هذين الرايين لا نرضى عنهما رضاء تاما . فهناك اجابتان

عليهما • فالواضح أن الدول توافق على مواد القانون الدولي لا لأنها تختار ذلك ، بل لأنها لا تجد له بديلا • ولا يمكن أن نجنى شيئا من المحافظة على نظرية تطابق ذلك لأن هذه فكرة خيالية بالفعل •

كما أن فكرة أن القانون الدولي يعتبر نظاما مستقلا عن القانون الداخلى الخاص لا تدعو الى الرضى •

اذ ان الغرض الاول لهذا القانون هو تنظيم العلاقات بين المواطنين الذين يعيشون داخل حدود الدولة ، ولا يمكن تحقيق هذا الا بتقييد ارادة الدول بما يتمشى مع هذا الغرض • ولتحقيق ذلك لابد أن تعلق ارادة القانون الا على ارادة الدولة ، وهذا يدعونا الى افتراض أن القانون الخاص مستمد من نفس الأركان التى يتطلبها القانون الدولي •

وقد قيل انه من السهل اعتبار الدولة نظاما قانونيا ، لأن أول ما يخطر على البال هو وجود مجموعة من الناس لهم الحق بحكم مناصبهم فى فرض أحكام الدولة على مواطنيها • واذا خولف أحد القوانين فلا يوجد انسان تقع عليه مسئولية توقيع العقاب بسبب المخالفة التى حدثت ولكن قبل أن نقبل هذا النقد لابد أن نرى ما يتضمنه •

انه يفترض أن واضع القانون هيئة من الهيئات فى الدولة لها سلطة توقيع العقوبات عند الضرورة ، وهذا يعتبر أخذا بالنظرية الكلاسيكية لهوبز واوستن ، وهذا النظرية كما رأينا لا تناسب الظروف المعقدة للمجتمع الحديث • ولا يهمنا كثيرا أن نكشف عن السلطة العليا التى وضع القانون حسب ارادتها بقدر ما يهمنا الوصول الى الهيئات المناسبة التى تضع القواعد اللازمة فى النواحي المختلفة للحياة الاجتماعية ، ويمكن أن نقول ان كثيرا من قواعد القانون الدولي تطبق فى محاكم الدولة ، ويمكن أن نقول أيضا ان

القواعد الدولية تطبق الآن في محكمة العدل الدولية ، وفي نفس الوقت تشكل قراراتها طابع العمل في جميع الهيئات التي تقوم بعمل مشابه .

ومن الواضح أيضا ان عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة رغم عيوبهما يعتبران هئتين للتعبير عن فكرة العقاب ، وتاريخهما يدل على الميل الى وضع هذه الفكرة في صورة أقوى . وفي دستور عصبة الأمم بدأت تظهر فكرة امكان تعريف العمل العدواني وان الدولة المسئولة عن العدوان لابد أن تقابل بالعداء من جميع الدول الاعضاء في عصبة الأمم . والاختلاف الرئيسي في المبدأ بين هيئة الأمم المتحدة وعصبة الأمم يكمن في هذه الناحية ، فلمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جميع السلطات التنفيذية بالانابة عن أعضاء الأمم المتحدة الذين يوافقون مقدما على تنفيذ أية قرارات يصدرها المجلس . وفي دستور عصبة الأمم كانت المسئولية في شكل مبسط ، وفي ميثاق هيئة الأمم أصبحت هذه المسئولية واضحة ومحددة .

ويعتبر مجلس الأمن هيئة لها اختصاص قانوني أعلى رغم أنه من الضروري اجماع آراء الدول العظمى عليها عند التصويت ، وهذا مما يعرقل الأمور بعض الشيء .

وقد أظهرت الجمعية العامة للأمم المتحدة حيوية مدهشة وميلا الى توسيع اختصاصها . وهي تشبه في ذلك الجمعية العامة للعصبة التي كان لها تأثير مباشر على الرأي العام .

ويمكن القول - على أية حال - بأن شعوب العالم نظرت الى العصبة وهيئة الأمم على انها تحدان من تطرف الدول الاعضاء .

اما من ناحية الخدمات الاجتماعية والعملية فالانسان يستطيع القول بأن العالم قد استفاد منها استفادة لا تنكر .

وقد قاست العصبة من عدم وجود الولايات المتحدة وروسيا أيضا فيما عدا الاعوام الاخيرة ، ولكن الامر الذى أدى الى القضاء على العصبة هو انها تركت سيادتها للدول الاعضاء من ناحية حرية النظر فى التزاماتهم نحوها ، أما هيئة الأمم المتحدة التى من بين أعضائها الولايات المتحدة وروسيا فانها ما زالت تواجه التناقض بين الحريات القائمة على السيادة وبين التعاون الدولى ، وينبغى اعتبار (الفيتو) كشيء ضرورى لهيئة لم تتوافر فيها بعد ارادة تخولها أن تكون حكومة للعالم ، بل من الحكمة اعتبار حق الفيتو حقا مبنيا على المعاهدات ، بدلا من اعتباره مراجعة لميثاق الهيئـة ، ورغم ضعف الهيئـة والعصبة فانه من الصعوبة بمكان الشك فى قيمتهما ، اذ لابد من وجود منظمة من هذا النوع • ومن الواضح أن انشاء عصبة الأمم كان مرحلة حاسمة فى تاريخ الهيئات السياسية الدولية •

ان هيئة الأمم المتحدة يمكن أن تتحسن وتتطور بالحد المستمر من حقوق الدول الافراد : وهناك مسائل يجب أن تخرج عن اختصاص الدول لتتولاها الهيئـة ، كحق اعلان الحرب ، والفصل فى مشاكل الحدود بين الدول ، ومسألة التسليح ، والهجرة ، وحماية الشعوب المتأخرة وان كان من الصعب تحقيق هذه الاهداف بسبب الخلاف بين الدول العظمى التى تركزت فى المجموعتين الكبيرتين اللتين ظهرتا بعد الحرب العالمية الثانية : المجموعة الأولى التى يسيطر عليها الكومنترن والمجموعة الثانية المنضمة الى حلف الأطـلنطى ، لأن هذه الانقسامات هى بداية التطور الذى نشهده أخيرا •

ولقد كان لتطور الصناعة فى القرن الماضى نتائج كبيرة على المجتمع الدولى •

فلقد فاقت قوة الانتاج قوة الاستهلاك الى حد كبير ، بسبب عدم المساواة فى توزيع القوة الشرائية • وكانت النتيجة أن دخلت الدول التى لديها معدات فنية حديثة ، فى المنافسة العنيفة فى أسواق

التصدير ، وكان عليها أن تحمي مستويات المعيشة عندها من منافسة الدول التي يكون فيها مستوى المعيشة منخفضا ، ولتفادي هذه النتيجة يمكن تحقيق وسائل الاشراف الدولي على المواد الخام .
والاسواق ومستويات العمل .

وقد فطنت هيئة الأمم الى أهمية الاسباب الاقتصادية التي تؤدي الى الحسب ، وكان من نتيجة ذلك أن تكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة .

وعلاوة على ما تقدم كان من الاسباب الرئيسية للفوضى في سنى الحرب الحق المطلق الذي كان لاية دولة في اختيار السياسة التي تتبعها ، وكان أى قيد تفرضه واشنطون على الارصدة يحدث هبوطا فاجعا في الاسواق العالمية ، وكان تكديس الذهب باستهتار في باريس قد يؤدي الى البطالة في اليابان وأمريكا الجنوبية .

ومنذ الحرب العالمية الثانية بدأت الهيئات الدولية تتطور ، بحيث تؤثر في تبادل الثقة بين الدول في الشئون المالية .

وحدث تطور في مجال آخر ، فلقد كان القانون الدولي لا يهتم كثيرا بحقوق الأفراد باعتبارهم أشخاصا لهم الحق في أن يمنحهم الحماية . فلو أسيئت معاملة أفراد أجانب في دولة ما ، فلا بد لهم أن يلجئوا الى دولتهم وينتظروا أن تعالج الأمر ، ولم تكن هناك وسيلة للضغط على الدولة المعتدية لمساعدة هؤلاء الأفراد وتحقيق العدالة لهم ، وهنا يمكن أن يتدخل القانون الدولي والمنظمات العالمية ، أما اذا أسيئت معاملة أحد المواطنين في دولته فان القانون الدولي يعتبر ذلك من اختصاص المحاكم الأهلية . ولقد قلنا ان الدولة ذات سيادة ولهذا ، ليس لأحد الحق في مناقشة القرارات التي تتخذها ، ونحن على أية حال في بدء مرحلة جديدة في هذه الأمور ، فليس هناك سبب نظري يفسر عدم التجاء شخص أجنبي أسيئت معاملته في

دولة غير دولته ، الى محكمة العدل الدولية ، وذلك في حالة تسهيل الاجراءات . وينبغي بلا شك أن تتاح له الفرصة لعرض قضيته كي يوضح أنه استنفذ كل الوسائل التي أتاحتها له الدولة التي أساءت معاملته .

وكذلك لا يوجد سبب يمنع رعية احدى الدول الذى حرم من بعض حقوقه ، من الالتجاء الى محكمة دولية تحت ظروف مناسبة .

ولقد أتاح معاهدات الاقليات التي كانت جزءا من برنامج توطيد السلام عام ١٩١٩ للاقليات الاوروبية ، قدرا من الحماية فى مجلس العصبة مع وجود احتمال عرض الأمر على المحكمة الدائمة .

ويعتبر اعلان الأمم المتحدة لحقوق الانسان تطبيقا فى نطاق واسع للمبدأ نفسه ، ورغم عدم وجود الزام قانونى فانه كان الخطوة الاولى نحو الحماية الدولية لحقوق الافراد ، فهو يعطى لهم الحق فى عرض قضيتهم من جانبهم على دولتهم ، وتفرض العقوبات الفعالة على الدول التي تخرق القانون الدولى لحقوق الانسان .

والمشروع الذى يتيح للفرد الحق فى حماية القانون الدولى له داخل حدود دولته ، ما زال فى مرحلته الاولى ، وعند الحرب العالمية الثانية أمكن أن نرى القانون الجنائى الدولى بصورة فعالة . فقد نظمت محاكمة وعقاب مجرمى الحرب من دول المحور بصورة لم تكن معروفة من قبل . ولأول مرة يحاكم فى المحكمة العسكرية الدولية فى نورمبرج الزعماء السياسيون لدولة ذات سيادة ، بتهمة شن حرب عدوانية (١) وقد اعتبرت هذه المحاكمة عملية قضائية جديدة ، ولكن الحكم الاخلاقى الذى اكدته ، وهو أن الحرب العدوانية تعتبر جريمة ضد

(١) تطبيقا لهذه المبادئ، كان يجب محاكمة انطونى ايلن وجرى. موليه وابن جوربون لتدبيرهم وشنهم حربا عدوانية على مصر فى اكتوبر ١٩٥٦ . لجنة كتب سياسية ،

الانسانية ، حكم قديم ظهر منذ قرن على الاقل ، وبهذا تعتبر محاكمة نورمبرج تطورا لتطبيق قانون يشابه تطور القانون العادى .

فمنذ مائة عام كان من الطبيعى بالنسبة لاستن أن يقصر مناقشته على القانون داخل حدود الدولة ، لأنه كان من المستحيل للمفكر فى القرون الوسطى أن يناقشه الا فى عبارات عامة . وكان العالم الذى يعيش فيه استن تبدو فيه الدولة آخر مرحلة فى تطور الهيئات ، وكان التنافس هو القانون السائد فى هذا العالم ، وخلق هذا التنافس الفكرة التى تخلفت عن التفاؤل فى القرن الثامن عشر وهى أن الطبيعة يمكن فى النهاية أن تضع كل شىء فى نصابه اذا وثقنا من حكمتها دون قيد ، وهو نفس التفاؤل الذى نلمسه فى « اليد الخفية » عند آدم سميث ، الذى يؤكد مذهب بنتام الراديكالى القائل بأن حرية التعاقد تؤدى الى علاج الآفات الاجتماعية ، وفى تعاليم هيجل التى تقول ان الدرس الذى نتلقاه من التطور التاريخى هو الحصول على حرية أكبر .

وعالمنا عالم مختلف ، والذى يثير اهتمامنا هو التعاون الدولى لا التنافس بين الأمم .

وقد علمنا أرسطو أن الدولة لا يمكن أن تعيش مكتفية بذاتها اذا أرادت أن تعيش فى سلام مع الدول الأخرى .

وعلمنا أيضا أن حرية العقد لا معنى لها بالنسبة للفرد اذا لم تكن لديه قوة المساومة ، وان سيادة الدول أصبحت شيئا خطرا تماما كالأفراد المعزولين عن الدولة التى ينتمون اليها .

ويجب أن نضع نظرية للمجتمع تنظم القسوى اللازمة لتحقيق الأغراض الواضحة فى المواد التى علينا أن نطبقها ، وقد ثبت أن فكرة ترك هذه القوى لحكمة أى طائفة فى المجتمع دون قيد ، يتعارض مع الحياة الطيبة . وان سيادة الدولة فى العالم الذى نعيش فيه فكرة

أصبحت بالية كسيادة الكنيسة الرومانية منذ ٣٠٠ عام مضت ، كما أنه لا يمكن أن نترك العلاقات بين الدول بغير تنظيم ، وفي الوقت الذى يتم فيه هذا التنظيم ، يصبح من الواضح ان سيادة الدولة انما تعنى الفوضى .

فالدولة يكون لها الحق فى الاشراف على الشئون المحلية ، ولكن لا يمكن أن ندعها تستغل الأُمُور التى تهم الدول الأخرى .

والمجتمع الدولى يحتاج الى تنظيم ينبنى على تقدير سليم لظروفه . ومما يساعد على نجاحه أن نعترف بأن سيادة الدولة تعبر عن التفكير فى تشريع يناسب بيئتنا الجديدة ، ولا يمكن للعالم الحديث أن يعيش عيشة مناسبة اذا تمسك بالقديم .

وهناك احتمال أن جهودنا فى اقامة المنظمة الدولية - خصوصا الهيئات التى لها نفوذ - لا يمكن التخلي عنها بسهولة ، كما ان الدولة التى كان لها سلطان كبير لا يمكن أن تتنازل عنه .

والانسان الذى يرى احتمال وقوع الصراع الذى نواجهه ، والكراهية العنصرية والتعصب الدينى والقومى ، والتنافس الاقتصادى والعداء الشديد بين روسيا وأمريكا الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، لابد لنا أن نعذره حين يرى ان احتمالات السلام بعيدة كل البعد ، وفى دستور عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة الحاح لنزع السلاح ولكننا الى الآن لم ننزع السلاح وما زلنا نعيش تحت تهديد التسليح بصورة بشعة لم يشهدها العالم من قبل . ولقد أثبتنا على مبدأ الوصاية ولكننا حاولنا توجيه البلاد التى تحت الوصاية والانتداب بالطرق الاستعمارية القديمة .

وهناك أشياء كثيرة تدعونا الى الأمل كمنح الاستقلال للهند ، وكان ماكولى يقول منذ قرن مضى : ان ذلك سيكون يوما مجيدا فى

تاريخ انجئنا ، ولكن هناك أشياء تمنعنا من التخيل بأن التقسيم فكرة حتمية ، فان التعصب والفظائع التي صحبت تطور الشيوعية في روسيا ودول أوروبا الشرقية ، والصراع الطبقي والعنصرى الذى حققته النهضة القومية لآسيا وإفريقيا ، والمشاكل التى لم تحل ، كمستقبل ألمانيا واليابان كلها لا تبشر بالخير المطلوب ، ولن نحصل على الحرية أو السعادة ما لم نعمل فى سبيلهما ، ولابد أن نعمل على توطيد السلام اذا أردنا الحصول عليهما .

ويجب أن نتعلم كيف نعتبر ذلك مغامرة ، تحوطها المخاطر ، ويجب أن نبرهن على استعدادنا لتقديم الثمن الذى تتطلبه .

ولا يستطيع أحد أن يؤكد أننا سننجح ، واذا عرفنا الطريق الى الهدف ، فقد نخاف من المشاق التى تواجهنا للوصول اليه .

وهناك كثيرون أعلنوا تنازلهم عن الهدف تنازلا تاما . ولكى تصل الدولة الى هدفها ، يجب عليها أن تتواضع قليلا ، كما يجب على الأثرياء أن يقوموا بالتضحية ، ولا يمكن أن نكون أحرارا ما لم نكن عادلين ، وثمان العدالة هو المساواة . وليس لدينا سبب يدعو الى افتراض أن الذين يملكون القوة ويستمتعون بها سيتنازلون عنها فى سبيل مثل لا يؤمنون بها . فإذا ناضلوا فى سبيل بقاء هذه السلطة بين أيديهم ، فإن احتمال نجاحهم قليل ، وحتى اذا انتصروا - كما حدث فى ألمانيا وإيطاليا أخيرا - فإن انتصاراتهم تؤدي الى الاستبداد فى الداخل ، والقوضى فى الخارج ، واذا خسروا فإن روسيا تدلنا على ان الاحتمالات ليست مختلفة . وانتصار السلام يتوقف على رغبة قوية وعامة فيه ، ولا يمكن أن تكون هذه الرغبة قوية وعامة ما دام الاهتمام بنتائجها يختلف اختلافا كبيرا . وان فكرة التضحية فى سبيل العدالة لم تصبح بعد من عادات الجنس البشرى فاننا لم نتعلم حتي التسامح بسرور .

وليس لدينا الحق في التفاؤل ، ونحن على حافة الهاوية ، وان معرفتنا بالطريق المؤدى الى الاخلاص لا يعنى اننا سنسلك هذا الطريق ، وكل أملنا يكمن فى هذا . والاضطراب الذى تحقق بنا ظاهرة وعاجلة حتى اننا مدفوعون الى التجربة والتجديد . ولقد علمتنا الخبرة ان العادات المتمدينة عادات هشة ، وربما نكون قد عرفنا خطورة تقوية هذه العادات . ان مجرد معرفتنا بأن الصراع الشامل الذى قد ينشأ سوف يؤدى الى القضاء على تراث مدينتنا ، وقد يدفعنا الى الاعتقاد بأن العدالة ليست فكرة مثالية جوفاء . ومن الممكن على أية حال ايجاد اهتمام مشترك بالحياة الطيبة . وان صعوبة الحصول على مثل هذه الحياة قد يدفعنا الى العمل على تحقيقها .

فهرس

صفحة

٣	هذا الكتاب
٤	هارولد لاسكى
٦	مقدمة المؤلف
٧	الفصل الاول - طبيعة الدولة
٢٣	الفصل الثانى - موضع الدولة فى المجتمع الكبير
٣٤	الفصل الثالث - تنظيم الدولة
٤٢	السلطة التنفيذية
٤٦	— .. .	السلطة القضائية
٤٩	— .. .	الفصل الرابع - الدولة والمجتمع الدولى



دار القاهرة للطباعة

٢٦ شارع منصور

تليفون ٣٠٨٠١ - ٣٠٨٢٤

٦ أبريل ١٩٥٧

مجموعة مصرية ١٠٠٪

تبحث في مشاكل الساعة الدولية
السياسية والاجتماعية والاقتصادية

من وجهة النظر المصرية
تصدرها لجنة

كتب سياسية

فلسفة السياسة المصرية
كل ما قاله الرئيس جمال عبدالناصر

(١)

- * حياة ديمقراطية سليمة
- * القومية العربية
- * الاستعمار وأعوانه
- * الاقطاع والاحتكار
- * العدالة الاجتماعية

(٢)

- * سياسة الحياد الايجابي
- * الانظمة الانتخابية في العالم
- * انابيب البترول في الشرق الاوسط
- * بروتوكول حكماء صهيون
- * مبادئ السياسة
- * الكتل الدولية في الأمم المتحدة
- * اسرار حرب السويس

(تحت الطبع)

صدر من المجموعة :

الكتاب الأول : اسرار الصهيونية
الكتاب الثاني : خليج العقبة

